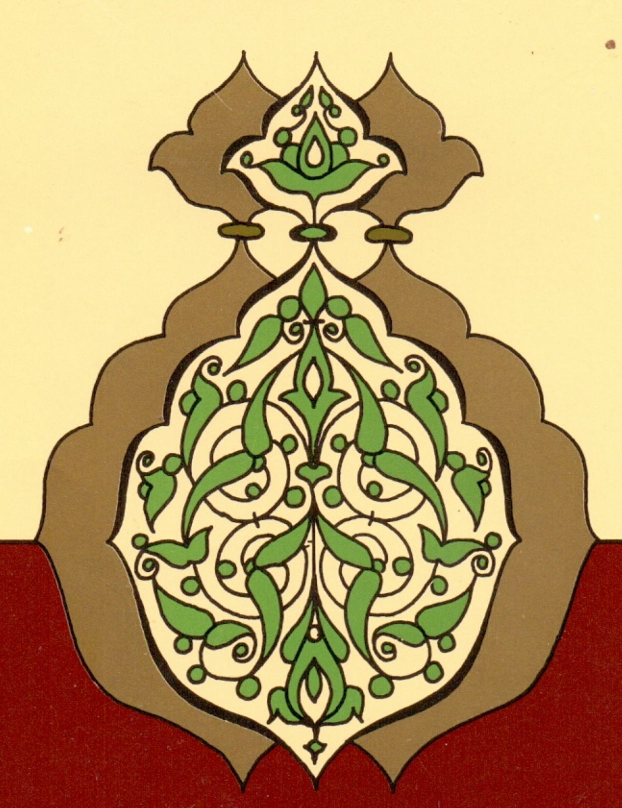
مُحاضرات في تحقيق النّصوص

الدّكتور أحمد محمّد الخرّاط
الأستاذ المُشارك بجامعة الإمام محمّد بن سُعود الإسلاميّة
المعهد العالي للدّعوة - المدينة المُنوّرة



المنارة
للطباعة والنشر والتوزيع



الدكتور أحمد محمد الخراط
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية
المعهد العالي للدعوة - المدينة المنورة

المنارة
للطباعة والنشر والتوزيع

الطّبعَة الأولى
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

المنارة
للطباعة والنشر والتوزيع

مُحاضَرات

في تحقيق النصوص

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

هذه محاضرات جامعية كنت قد ألقيتها على طلبة الدراسات العليا: الماجستير والدكتوراه في المدينة المنورة بالمعهد العالي للدعوة الإسلامية الذي يتبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وهذه المحاضرات تمثّل التجارب والخبرات التي باشرتها خلال عملي المتواصل بالتحقيق العلمي طوال ثلاثة عشر عاماً. لقد واجهت خلال هذه السنوات مخطوطات تتصف بالتنوع والكثرة، فكانت أطروحتي للماجستير تحقيقاً، وكانت أطروحتي للدكتوراه تحقيقاً، كما كان التحقيق جزءاً من بحوث الترقية في الجامعة.

لقد دفعني إلى الاهتمام بطبع هذه المحاضرات أن المكتبة تكاد تكون خالية من كتاب مَيْداني في هذا الموضوع الشائك. لقد اطلعت على معظم ما كُتب حوله فلم أجد من بينها كتاباً فصَّل فيها تفصيلاً مباشراً، وإنما تعرض هذه الكتب موضوع التحقيق عرضاً عاماً فلا تنفذ إلى أعماقه. وهي غالباً تكتفي بالإشارة إلى مشكلاته، وكأنها تخاطب المطلعين العارفين. لقد تبين لي من خلال محاضراتي أن السواد الأعظم من طلاب الدراسات العليا لا يعرفون شيئاً ذا بال عن هذه القضايا، فهم يحتاجون إلى تفصيل منتشر فيها.

إنَّ مِنْ كتب هذا العلم مَنْ يهتم بالببلوجرافيا اهتماماً يطغى عليها فلا يخرج الطالب الذي يريد أن يتعرف على علم التحقيق بشيء كبير. نحن لا نبخس من هذه الكتب شيئاً، إنها تقدم معلومات ثمينة يحتاج إليها الطالب فيما يتعلق بالفهرسة والبيانات، وإنما نقول: إنها لا تغطي موضوع علم

التحقيق تغطية كافية. وإنَّ مِنْ كتب هذا العلم مَنْ يهتم بمعلومات تاريخية تخدم هذا العلم بلا ريب ولكنها لا تكفي لحل مشكلات الباحثين الذين يواجهون المخطوطات من غير دربة سابقة ومراس.

أسأل الله أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه، وأن يرزقنا علماً نافعاً وعملاً متقبلاً. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. أحمد محمد الخراط

المدينة المنورة: ١٥/ ١١/ ١٤٠٣ هـ

قَضِيَّةُ التَّعريف

أقبل الباحثون المتخرجون في الجامعات العربية وغيرها على تحقيق التراث الإسلامي، وتفرغت لإحيائه ونشره بعض المعاهد ومراكز البحث العلمي، ونشط في ميدانه كثير من رجال العلم الذين شاركوا في هذا الإحياء والنشر، وأصبحت بعض الجامعات العربية تشترط أن تكون أطروحة الدرجة العلمية في تحقيق كتاب من كتب التراث. كل أولئك عوامل رئيسة كان لها أثر في إماطة اللثام عن هذا العباب الزاخر. غير أن هذه الحركة النشيطة لم يرافقها ـ كما يبدو لي ـ في نشأتها واطراد نموها وازدهارها اتفاق بين أصحاب الشأن حول مفهوم التحقيق والإحياء. ونود في هذه السطور أن نلقي ضوءاً كاشفاً حول هذه القضية.

قال صاحب اللسان[1]: «حَقَّ الأمرُ يَحِقُّ وَيَحُقُّ حقاً وحُقوقاً: صار حقاً وثبت. وحَقّه وأحقّه: أثبته وصار عنده حقاً لا يُشَك فيه. وحقَّه وحقّقه: صدَّقه. وحقّق الرجلُ إذا قال: هذا الشيء هو الحق، كقولك: صدَّق. وأحققت الأمر إحقاقاً: إذا أحكمتَه وصححته». نأخذ من هذا النص أن المادة تدل على المفاهيم التالية: الإثبات والتصديق والإحكام والتصحيح. وكلمة «تحقيق» مصدر حَقّق لأن فعَّل مصدرها القياسي تفعيل.

أما في الاصطلاح فينبغي أن نَعْرِض بعض أقوال أهل العلم:

---

(١) اللسان: مادة «حقق».

فالدكتور أحمد مطلوب[١] يقول: «بَذْلُ العناية بالمخطوطات لتكون أقرب إلى الصورة التي كتبها مؤلفها دقة وسلامة، مما يجعل الإفادة منها كبيرة». والأستاذ عبد السلام هارون يقول[٢]: «بَذْل عنايةٍ خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة، والكتاب المحقق هو الذي صحَّ عنوانه واسم مؤلفه ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه». والدكتور عبد الهادي الفضلي[٣] يقول: «العلم الذي يبحث فيه عن قواعد نشر المخطوطات». والدكتور حسين محفوظ يقول[٤]: «إخراج الكتاب مطابقاً لأصل المؤلف أو الأصل الصحيح الموثوق إذا فُقِدت نسخة المصنف». نخرج من هذه التعريفات والقيود بأن التحقيق:

«هو تقديم النص المخطوط كما يريده مؤلفه».

وقد يكون مؤلفه مراعياً لقواعد الخط والإملاء التي كانت شائعة في عصره، فهل يتوجَّب على المحقق أن يقدِّم النص المخطوط كما كان في صورته الإملائية وقواعد الخط السابقة؟ لا ريب أن أحداً من الباحثين لا يقول بهذا، لأن الغاية من نشر الكتاب إحياؤه بأن يفيد منه القارىء المعاصر، إلا إذا كان الباحث يدرس قواعد الخط والإملاء في عصر معين فإنه سيُعْنىٰ بالمحافظة عليها ليصل إلى غرضه. وقد ورد في تعريف الدكتور مصطفى جواد[٥] بأنَّ التحقيق هو «الاجتهاد في جعلها (النصوص) مطابقة لحقيقتها في النشر كما وضعها صاحبها ومؤلفها من حيث الخطّ واللفظ والمعنىٰ». فهل يطلب الدكتور جواد من المحققين أن يحافظوا على طريقة إملاء النص المخطوط؟ أو أنه يطلب منهم الإبقاء على نوع الخط كوفياً أو نسخياً أو أندلسياً كما وُجد ذلك في النص المخطوط؟ وكيف نقدِّم النص إذا كانت نسخ المخطوط تمثِّل

(١) نظرة في تحقيق الكتب: مجلة معهد المخطوطات المجلد الأول ص ٩.
(٢) تحقيق النصوص ونشرها ٣٨.
(٣) تحقيق التراث ٣٦.
(٤) مجلة عالم الكتب المجلد الأول ص ٦٥٠.
(٥) أصول تحقيق النصوص ٥ نقلاً عن تحقيق التراث للفضلي ٣٦.

أنواعاً مختلفة من الخطوط؟ أغلب الظن أن الدكتور جواد لا يعني كل أولئك، وإنما يعني المحافظة على عبارة المؤلف ومنطوقها محافظة تامة.

ولعل التعريفات السابقة للتحقيق وَجَّهَتْ مفهومها لهذا الجهد والعنايةِ نحو النصِّ نفسه وهي تثير سؤالاً يقول: أرأيت لو أن المحقق قَدَّم نصاً اجتهد في كونه مماثلاً لما يريده مؤلفه وعرض في الحاشية لاختلافات النسخ المخطوطة التي عثر عليها، ثم طبع هذا الكتاب، أيقنع الباحثون بهذه العناية ويرضون بهذا الجهد؟ أم أنهم يتساءلون عن سبب إغفاله خدمة النص؟ وإذا كان التحقيق إخراج الكتاب بالنص الذي يريده مؤلفه فإنَّ خدمة النص نفسه بتخريجه وشرح غامضه وضبطه وفهرسته وكتابة مقدمةٍ عنه وعن مؤلفه كل أولئك من قبيل النافلة. ومن هذا المنطلق فإنني أرى أن التعريفات السابقة للتحقيق إنما هي تعريفات تغطي الجانب الأول من هذا الجهد العلمي الذي يبذله الباحث وهو «**تقديم النص المخطوط كما يريده مؤلفه**» وله القيمة الرئيسة التي ينبغي أن تحظى بانتباه دقيق واهتمام كبير. وفي ظني أن الاكتفاء بهذا الجانب يجعل الجهد العلمي المبذول ناقصاً، فليس تخريجه وشرح غامضه وضبطه وأشكال خدمته من قبيل الجهد الأفضل من أن ثمة شيئين اشتركا في صفةٍ غير أن أحدهما زاد على الآخر في تلك الصفة كما يقول النحاة، وإنما هي قضايا أعدُّها أساسية وينبغي أن تدخل في صميم التعريف نفسه، وإذا اتفق الباحثون على ذلك فإنهم يساهمون في توفير ضوابط معينة، الأمر الذي يحسُّ بضرورته جميع العاملين في تحقيق التراث، فما معنىً أن يختلف مفهوم هذا المصطلح بين الباحثين في المشرق والمغرب مثلاً، أو مفهومه بين المشرفين على الرسائل العلمية في الجامعات العربية وأقسام الدراسات الشرقية في الجامعات الغربية، أو مفهومه بين الباحثين في البلد نفسه؟ وهذا واضح تماماً من مراجعة هذا الفيض الكبير الذي صدر في السنوات العشرين الأخيرة من كتب التراث.

صدر في المغرب عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» وكُتب على جلده: «تحقيق المجلس

العلمي بفاس» وقد صدر منه ثمانية أجزاء، فما مفهوم مصطلح «تحقيق» عند هؤلاء العلماء؟ الكتاب أولاً موسوعة من المعارف المختلفة في مذاهب التفسير وأوجه القراءات المتواترة والشاذة وأقوال الفقهاء والنحاة واللغويين، وهو يثير طائفة كبيرة من القضايا العلمية التي تحتاج إلى خدمة جادَّة. لقد كان الكتاب كما نشره المجلس السابق خالياً من الضبط، حتى إن القراءات الشاذة ليس عليها أي ضبط وكذلك الأشعار، كما يخلو من إثبات علامات الترقيم، ولا يجد القارىء أرقاماً للآيات فالبحث عن آية معينة أمر عسير، والكتاب خالٍ من التخريج مع أن مجال التخريج فيه عريض، وذلك لأن مؤلفه ينحو منحى الجمع بين الرواية والدراية، فتنتشر فيه أقوال العلماء على اختلاف تخصصاتهم، ويضم كثيراً من النصوص التي ساقها ابن عطية ليحاورها ويناقشها. وإن أراد المحققون (رجال المجلس العلمي) أن يذكروا اسم مرجع في الحاشية فإنهم كثيراً ما يكتفون باسم المرجع من دون رقم الصفحة أو الجزء، ومن أمثلة حواشيهم ـ وهي نادرة ـ :

- ص ٢٢، ح ١٩، ج ٧: «البيت لساعدة بن جؤية يصف رمحاً ين (كذا) الهز، فهو يشبه اضطرابه في نفسه أو في حال هز بعسلان الثعلب في الطريق».
- ص ٢٢، ح ٢٠، ج ٧ «الحديث ذكره الألوسي بأطول مما هنا عن أحمد والنسائي وغيرهما عن صبرة بن الفاكه رضي الله عنه».
- ص ١٧٥، ح ٢٠٤، ج٧ «بل الانفصال عن هذا كالانفصال عن سائر الظواهر قاله في البحر».
- ص ٤٩، ح ٣٩، ج ٧ «تمامه كذاك الإثم تذهب بالعقول،وفي رواية ضل بدل طار وفي أخرى زل».
- ص ١٦٠، ح ١٩١، ج ٧ «نقل في البحر عن الزمخشري أنها قراءة حسنة يصححها قوله تعالى: ﴿ وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون ﴾.

أمَّا منهجه في اختلاف النسخ فهو لا يشير إليها إلا نادراً وإن أراد أن يشير فلا يرمز لها كأن يقول:

ـ ص ١٦١، ح ١٩٢، ج ٧: «وفي نسختين: تحسون».
ـ ص ١٢٣، ح ٣٨، ج ٧: «وفي نسخة بما سبق بدل تبين».

وهو يهمل ترجمة الأعلام على كثرة ورودهم في النص إلا نادراً، ويبدو أن الإشراف على طباعته لم يكن دقيقاً، ومن هنا فإن التصحيف والتحريف كانا واضحين، وعندما صدرت الأجزاء الأولى توقَّعْنا أن يطرأ على المنهج بعض التعديل، ولكن الكتاب وصل الآن إلى الجزء الثامن ولم يتغير شيء مما يوحي بأن المحققين الذين يقيمون على العمل في المجلس العلمي بفاس يفهمون منهج التحقيق مفهوماً معيناً قد يختلف في بعض تفصيلاته عن مفهوم التحقيق لدى المشرق العربي.

إنَّ الباحث الذي يحقق كتاباً تراثياً هو أقرب الناس إليه في فهم غامضه ومشكلات نسخه ومعرفة مصادره وطريقته، إنه قرأ الكتاب مراتٍ ومرات فعجم عوده وخبر أرضه، والقارىء يطمع في أن يكون على أرض صلبة وهو يقرأ فيه، وأذكر أنني كنت أقرأ كتاباً في النحو من الأُمَّهات في هذا الفن وقد عُرِف عن صاحب الكتاب اتجاه عقلي في فلسفة النحو وعلله، وكنت أقف على عبارات مغلقة تتصل بالحديث عن توجيه آية قرآنية فأنظر في الحاشية لعلي أجد شيئاً غير أنني وجدت:

١ ـ في ج: جلَّ وعَز.
٢ ـ من د: سقط قوله «تعالىٰ».
٣ ـ في ج: «أو كالذين» بدلاً من «أو كالذي».
٤ ـ في د: مدَّ بدلاً من «مرَّ».

نريد أن نخرج من هذا كله بأن التحقيق في نظرنا مصطلح يجب أن يغطي جانبين:

١ ـ تحرير النص.
٢ ـ خدمته.

أما تحرير النص فهو يشمل العناصر التالية:

١ ـ تقديم النص كما يريده مؤلفه من دون أي تحسين أو تعديل ويلحق بهذا إثبات الاختلافات بين النسخ.
٢ ـ ضبط النص على حسب الحاجة التي يقررها المحقق وإثبات ما يناسبه من علامات الترقيم.

وقد اخترنا هذا المصطلح «تحرير النص» من المعنى اللغوي، فتحرير الكتاب عند الجوهري[1] تقويمه، وقال في «المعجم الوسيط»[2]: «حَرَّر الكتاب أصلحه، وحَرَّر الوزن دقَّق فيه، وحرَّر الرمي: أحكمه».

وأما خدمة النص فتشمل العناصر التالية:

١ ـ تخريج نصوصه ما أمكن.
٢ ـ شرح غامضه شرحاً موجزاً كلما دعت الحاجة التي يُقَدِّرها المحقق إلى ذلك.
٣ ـ تقديم النص بما يبيِّن مؤلفه ونسبة الكتاب إليه ونسخه وأهميته ومنهجه.
٤ ـ فهرسته.

إن استقرار الباحثين على مفهوم التحقيق وغايته يجعل القارىء في التراث الإسلامي مطمئناً إلى ما يقرأ، ويجعله يستفيد مما يقرأ، وإن الإخلال بعنصر من العناصر السابقة لا يرفع من المستوىٰ الذي يتمنَّاه كل غيور على نشر هذا التراث نشراً علمياً سليماً.

أمَّا مساحة خدمة النص وطبيعة عناصرها ومتى يتدخل المحقق أو يسكت فقد اختلف الباحثون فيه ونود لو نصل فيه أيضاً إلى مفهوم واضح، فهم يختلفون إلى ثلاث مدارس:

المدرسة الأولى: ولعل الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في «المقتضب»

---

(١) الصحاح: مادة «حرر».

(٢) المعجم الوسيط ١/١٦٥.

يمثّلها خير تمثيل، كما يسير في سننها أيضاً المرحوم الشيخ محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لأوضح المسالك والشذور وغيرهما، وهذه المدرسة تهتم بإطالة الحواشي، فتدعم نصوص الكتاب المحقق بنصوص أخرى توضّحها، وتستطرد في المسألة لتحيط بها إن أوردها المؤلف ناقصة، وإن أرادت أن تخرِّج فإنها تورد نص الكتاب الأصلي الذي نقل منه المؤلف فلا تكتفي بالإشارة إلى صفحة وروده فيه، وقد لا يهتم الشيخ عبد الحميد بنُسَخ الكتاب وإثبات اختلافاتها، وإنما يهتمُّ بتقعيد المسألة والإحاطة بها اهتماماً يجعله يُقَسِّمُ خدمته للكتاب إلى أقسام كثيرة: منها المختصر ومنها المتوسط ومنها المستفيض. يقول الدكتور المنجد[1]: «ولسنا نميل إلى كثرة الشروح والتعليقات فهذا عمل آخر غير تحقيق النصّ».

أمّا المدرسة الثانية: فهي على النقيض من ذلك، تضع في هدفها الوصول إلى النصّ الأصلي كما يريده المؤلف وقد تذكر اختلافات النسخ وقد تهملها، وهي لا تشرح الغامض وتقتصر كثيراً في تخريج النصوص من مظانّها، وقد تغفل عن تخريج الآيات القرآنية ونصوص الحديث والأشعار، فالأستاذ محمد سيد كيلاني كتب على جلد «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني «تحقيق وضبط» وعدد الحواشي في الكتاب كله لا يتجاوز عشرين حاشية.

وتشغل الإشارات إلى اختلاف النسخ أكثر من تسعة على عشرة في كتاب «القطع والائتناف» للنحاس وكُتب على غلافه «تحقيق: الدكتور أحمد خطاب العمر».

والمدرسة الثالثة: وسط بين المدرستين، وهو الذي ندعو إليه ونريد أن نقرره بتحديد المعالم التالية في خدمة النص بعد أن اتفقنا على ضرورة تحريره بالمحافظة على نَصِّه وذِكْر اختلافات نسخه:

---

(١) قواعد تحقيق المخطوطات ٢٥.

١ ـ شرح الغامض من النص كأن يوضِّح عود ضمائر تلاحقت، أو يبينً مدلول مصطلح، أو يربط بين الفقرات المتسلسلة التي ضاع الرابط فيما بينها، أو يكشف عن إيجاز شديد جرى على قلم المصنف، ونحن لا نُقِرُّ التفصيل المنتشر للمسألة التي يعرضها المصنف فيأتي بمعلومات إضافية لم يذكرها المصنف.

٢ ـ تخريج النصوص.

٣ ـ ترتيب الفهارس الفنية المتنوعة.

٤ ـ كتابة مقدمة وافية توضّح منهج الكتاب ومؤلفه.

وبعد هذه المناقشة نصل إلى التعريف الذي نقترحه لعمل المحقق: فهو:

«الجهد الذي يبذله العالِم في سبيل الوصول إلى نص يجتهد في كونه مماثلاً لنص صاحبه، وفي سبيل تيسير الإفادة منه».

نَظرة تاريخيّة

قام بعض علماء الغرب بنشر طائفة من المخطوطات اللاتينية واليونانية في القرن الخامس عشر الميلادي، وكانوا يعتمدون على نسخة واحدة، ولا يهتمون بتقويم النص وتصحيحه. وقد واكب هذه الحركة نَشْرٌ بدائي لبعض الكتب العربية من مثل «النجاة» لابن سينا نُشِر في روما سنة ١٥٩٣م، و «عجائب المقدور» لابن عربشاه نُشِر في ليدن سنة ١٦٣٦م. ثم بدأ المستشرقون في القرن التاسع عشر يضعون أصولاً معينة وقواعد علمية لتحقيق النصوص حتى أصبح علماً قائماً برأسه، وبدأوا يهتمون بجمع المخطوطات العربية وتحقيقها، وقد نشر المستشرقون في هذا القرن طائفة من مجموعات التراث الإسلامي وراعوا فيها تلك القواعد والأصول مما كان قد عُرِف في الغرب، وكانت الجمعيات العلمية هناك تُطَبِّقه في نشر النصوص القديمة[1]، ومما نُشِر في تلك الفترة «شرح ديوان المفضليات» لابن الأنباري بتحقيق لايل سنة ١٨٠٨م، و «المنتخب من تاريخ حلب» لابن العديم بتحقيق فريتاغ سنة ١٨١٩، و «الفهرست» لابن النديم بتحقيق فلوجل سنة ١٨٧١، و «معجم البلدان» لياقوت بتحقيق فستنفلد سنة ١٨٦٨، و «كتاب سيبويه» بتحقيق هرتويغ سنة ١٨٨٥، و «صفة جزيرة العرب» للهمداني سنة ١٨٩١. بتحقيق ميلر[2].

---

(١) قواعد تحقيق المخطوطات للمنجد ٧.

(٢) تحقيق التراث للفضلي ١٢.

على أن هذا لا يجعلنا نقرر أن سلفنا من العلماء لم يكونوا يعرفون التحقيق، فقد عرفوا المقابلة بين النسخ واختيار أوثقها ووضْع رمزٍ لكل نسخة، كما اهتموا بضبط النصوص وتوثيقها. وكتاب «خزانة الأدب» للبغدادي شاهد حي وتطبيق عملي على كثير من أشكال التحقيق العلمي وفروعه. ومن أمثلة بصمات التحقيق عند السلف ما صنعه الحافظ اليونيني الدمشقي في القرن السابع لإخراج صحيح البخاري على أسس قريبة مما يُسَمَّى اليوم بالتحقيق، فقد جمع أوثق النسخ واختار أصلاً لتحقيقه نسخةً مصرية، وقابلها على أصل مسموع للحافظ الهروي وأصلٍ ثان للحافظ الأصيلي، وأصلٍ ثالث للحافظ ابن عساكر. ونهض بهذا العمل في واحد وسبعين مجلساً، وكان بجواره ابن مالك بمثابة المشرف على عمله، وأمامه جماعة ينظرون في نسخ معتمدة من الكتاب[1]. فسلفنا عرفوا إذن المقابلة واختيار ما يسمَّى اليوم بالأمّ ووضْع رمزٍ لكل نسخة، ولكنهم لم يعرفوا هذا الفن بمثابة علمٍ له حدوده وأصوله وقواعده، كما عرف الغربيون هذا المفهوم.

وعندما بدأ العرب ينشرون تراثهم التليد لم تكن هذه البداية مبنية على أسس النشر العلمي الدقيق، فكانوا يعتمدون على نسخة واحدة للمخطوط، وليس هناك إشارات واضحة للتحقيق بمفهومه اليوم كتخريج النصوص وترتيب الفهارس، ومما نُشِر في القرن التاسع عشر بجهود بعيدة عن مدارس الاستشراق «مروج الذهب» للمسعودي نُشِر بمصر سنة ١٢٨٣هـ، و «الأغاني» للأصفهاني نُشِر بمصر سنة ١٢٨٥هـ، و «شرح الكافية» للرضي نُشِر في استانبول سنة ١٢٧٥هـ.

ثم تَطَوَّرَ الأمر إلى توفُّر بعض المصححين الذين قدَّموا خبراتهم في العلم والطباعة للارتقاء بكتب التراث ونشروا كثيراً منها على أساس توفُّر الإشراف المباشر لتصحيحها. وفي النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي

---

(١) نظرة في تحقيق الكتب ١٢.

نشطت حركة التحقيق العلمي وبدأ الاعتماد على نسخ الكتاب المختلفة لمقابلتها والاهتمام بتخريج النص وفهرسته وكتابة مقدمة عنه، وازدهر التحقيق أكثر عندما احتضنَتْه الجامعات فشهد تقدماً كبيراً من حيث سيره على أسس علمية سليمة ومن حيث الوصول إلى معظم هذا التراث الذي حفظه القدر من التلف والضياع، وأصبحت بعض الجامعات تشترط أن يكون موضوع رسائل الماجستير أو الدكتوراه كتاباً محققاً، وتوفَّرت كثير من الدراسات التي تعنى بأصول التحقيق وقواعده ومن هذه الدراسات:

١ ـ قواعد تحقيق المخطوطات للدكتور صلاح الدين المنجد.
٢ ـ تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون.
٣ ـ تحقيق التراث للدكتور عبد الهادي الفضلي.
٤ ـ أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبرجستراسر.
٥ ـ في الميزان الجديد للدكتور محمد مندور.

كما أن المجلات العلمية العربيـة تنشر بين فترة وأخرىٰ بعض البحوث لعلماء التحقيق تُغْني هذا النوع من الجهود المبذولة، غير أننا لم نصل بعد إلى توحيد الأسس التي ينبغي أن تُعْتمد؛ فكان أن تعددت مدارس التحقيق وأشكاله كما رأينا عند بحثنا في قضية التعريف.



شُرُوطُ المُحَقِّق

يظن الكثيرون أن عملية التحقيق أسهل من إعداد بحث، فهي في ظاهرها القريب نَسْخٌ لمخطوط جميل يُضاف إليه بعض التعليقات البسيطة. والواقع أن المحقق عندما يلتقي بمخطوطٍ عليه توثيق عالٍ أو كتبه أحد العلماء وتوفَّر له الخط الجميل، وكان خالياً من الخروم والسقط، فإنَّ ذلك يُعَدُّ توفيقاً كبيراً سوف يُسَهِّل على الباحث عمله من دون شك، ومع ذلك فإن هناك أموراً جوهرية لا بد من توفُّرها على كل حال. ثم إنَّ الخطَّ الجميل قد يوقع المحقق في كثيرٍ من الأوهام إن لم يكن صاحب الخط رجل علم، فتلتبس الحقيقة على المحقِّق. وأذكر أن مخطوطة أيا صوفيا من «الدر المصون» هي أجمل مخطوطاته من حيث الخط النفيس ولكنها أسوأ ما وقعت عليه من حيث القيمة. ومن هنا فإن ثمة شروطاً ينبغي أن تتوفر بكل مَنْ يصحُّ عزمه على تحقيق النصوص، ولن نسردها على سبيل الحصر وإنما على أنها أهم الشروط:

١ ـ لعّل الصبر والجَلَد وسعة الصدر أمور أساسية ينبغي أن يتحلى بها الباحث، فكم من عبارة مغلقة مُحَرَّفة يصادفها ولا يجد لها أثراً في المراجع التي أمامه فيمضي في سبيل تقويمها أياماً، وكم من قول لأحد العلماء يحاول أن يخرِّجه في كتبه المطبوعة فلا يجد له في تلك الكتب رائحة وقد قطع أياماً يحاول ويحاول. إن المحقق الخفيف الذي يروقه أن يأخذ المسألة من بابها السهل لن يقدم شيئاً ذا بال وسوف تكون بضاعته مُزْجاة.

٢ ـ وينبغي ألاَّ يشرع في التحقيق فلا يكون له موطىء قَدَمٍ عليه حتى يحسَّ في نفسه التمكُّنَ من مادة الكتاب، فكيف يريد أن يحقق كتاباً في النحو لأحد علماء السلف في القرن الثالث الهجري ولم يتمرس الرجل في الأساليب القديمة، وطريقة عرض المادة لدى علماء هذا القرن من حيث الاستطراد وتوارد الخواطر والمعلومات المختلفة والإيجاز واستعمال مصطلحات قد انسحبت من كتب القوم في العصور التالية؟!.

٣ ـ ومن الأمور الجوهرية أن يطلّع على قواعد التحقيق وأصوله، فقد يجيز لنفسه التصرُّف في المخطوطات التي بين يديه فيعدّل في عباراتها وأساليبها لأن المؤلف قد استعمل أسلوباً من الأساليب التي يراها الباحث ضعيفة، فيقوم بتصحيحها أو تحسينها وهو يضع في ذهنه خدمة القارىء، فإذا علم في أصول التحقيق أن ذلك لا يجوز له توقَّف عن هذا التصرُّف. وثمة أسئلة كثيرة سوف تَرِدُ أمامه فلا يستطيع أن يجيب عنها إن لم يَطَّلع على قواعد التحقيق اطلاعاً وافياً.

٤ ـ وينبغي كذلك أن يكون لديه استعداد للمناقشة والحوار وقبول رأي الآخرين فإن التمسك بالرأي والوقوف عليه مرضٌ نسأل الله أن يعافينا منه. قد يرى الشاعر وقد نظم ثلاثين بيتاً أن كل بيت ولدٌ من أولاده لا يستطيع أن يستغني عنه ولو قال له الآخرون بذلك؛ فإن البحث والتحقيق لا يقتضيان ذلك، فقد يلغي حاشيـة أمضى في سبيل الوصول إليها أياماً ثم يتبينَّ له ضعفها بعد أن سبرها مُشْرِفُه أو باحث آخر اطلع على مجهوده.

٥ ـ ومن الواجب أن يسبق عملية التحقيق دراية واسعة بتاريخ هذا العلم الذي يحقق الباحث فيه وذلك ليسير في تعليقاته وتخريجاته على بصيرة من أمره.

٦ ـ وينبغي أن يكون على علم بما صدر من كتب تتصل بمادته وذلك ليفيد منها في تحقيقاته، فإن جودة التحقيق وحسن الإفادة منه يظهران كلما كان المحقق ذا اطلاع واسع متجدد على التراث الإسلامي.

جمع نسخ المخطوط

إذا قرر الباحث أن يشرع في جمع نسخ المخطوط فمعنى ذلك أنه قد صحَّ عزمه على تحقيق هذا المخطوط. وينبغي أن يتأكد من أنه لم يسبق له أن حُقِّق تحقيقاً علمياً، فإن كان قد حقق تحقيقاً غير دقيق بأن يكون الباحث قد عثر الآن على نسخة بخط المؤلف وكان التحقيق السابق يعتمد على نسخة سقيمة، أو أن ما طُبع من الكتاب محققاً اعتُمِد فيه على نسخة ناقصة، أو أن المحقق الأول لم يكن رجل علم واختصاص فكان في تحقيقه أخطاء فاضحة تعود إلى كثرة التصحيف والتحريف أو إلى اعتماد نسخة سقيمة بمثابة الأمّ. أقول: فإن كان التحقيق السابق يندرج تحت صورة من هذه الصور أو كان مطبوعاً بدون تحقيق فإنَّ عليه أن يشمِّر عن ساعد جمع النسخ.

ولا يجوز للباحث أن يشرع في التحقيق قبل أن يخوض غمار التنقيب عن مظانّ نسخ الكتاب الذي يفكر في تحقيقه، وهذه المظان متناثرة في أكثر من مكتبة من مكتبات العالم. وبعد أن يتعرَّف على هذه النسخ من خلال مصادر متعددة ـ سوف نشير إليها ـ يبدأ محاولات الوصول المباشر إلى مجموعها. وليس تحقيق كتاب معين أمراً يتصل دائماً برغبة الباحث. فقد يقول أحد الباحثين: لماذا لا أحقق كتاب «الفرخ» للجرميّ؟ ويمضي فيبحث عنه، فيتبينَّ له أنه من الكتب التي ضاعت في بطون المجهول. وقد يقول باحث ثان: سوف أحقق كتاب «مشكل مكي» الذي كان أبو حيان يحاوره كثيراً في البحر،ثم يتبينَّ له أنه حقق أكثر من مرة. وقد يقول باحث ثالث:

سوف أحقق كتاباً للكسائي سمع أن منه نسخةً في تركيا، ثم يتبيَّن له أن الكتاب ليس للكسائي. وقد يشير أحد الفهارس إلى وجود نسخة أو أكثر في مكتبة خاصة أو عامة لكتابٍ له أهميته فتفشل جهود الباحث ومَنْ يساعدونه في الوصول إلى النسخة، فقد قيل له إنها مفقودة أو أن المكتبة مغلقة أو لأسباب غيرها.

نخلص من هذا كله أن على الباحث أن يطمئن إلى توفُّر النسخ أولاً ثم يدرس إمكان الوصول إليها ثانياً، وعليه أن يتأكد بعد ذلك من أنها تمثّل فعلاً الكتاب الذي يريده لأن هناك أوهاماً كثيرة تعتري كثيراً من النسخ سببها جهل النُّسَّاخ أو غير ذلك مما سنوضحه قريباً إن شاء الله. ومن هذا المنطلق لا بدّ أن نؤكد أن مثل هذه العقبات المختلفة واردة في طريق الباحث، فإذا أتمَّ دراستها وتجاوزها فإنه قد يجد إحدى نسخ الكتاب في بلده فيشرع في التحقيق معتمداً عليها، وحجته في ذلك أنه يريد أن يكسب الوقت، وهذا قد يكلفه كثيراً من جهد ضائع ولا سيما إذا كانت النسخة سقيمة مليئة بالتصحيف والتحريف، وذلك لأنه قد تأتيه نسخة ثانية تلغي جهوداً كبيرة خاضها الرجل لمعرفة حقيقة تلك الكلمة المحرفة التي أتعبته أياماً وهو يبحث عن تصحيحها في بطون كتب الفن الذي يعمل فيه. وأذكر أن باحثاً سجَّل رسالة الدكتوراه في جامعة القاهرة في تحقيق أحد مصادر النحو، وشرع في التحقيق معتمداً على نسخة الأحمدية، وأتْعَبَتْه تلك النسخة التي كانت في غاية الاضطراب والتحريف، وبعد سنة كَلَّ الرجل منها فسافر إلى تركيا، وعاد ليحمل معه نسخة المؤلف «التي قطعت قول كل خطيب» فضاعت معها جهود سنة كاملة. إن مجموع هذه العوامل تجعل الباحث يتريث مباشرةَ التحقيق.

ويكون السؤال عن مظانّ نسخ المخطوط وفق المعالم التالية:

١ ـ يراجَع كتاب الدكتور فؤاد سزكين «تاريخ التراث العربي» وهو عالِم تركي مسلم يحاضر في إحدى الجامعات الألمانية، وقد حصل أخيراً على جائزة الملك فيصل العالمية. وكتابه يعرض نتاج الفكر الإسلامي في

عشرة أجزاء، يتناول كل جزء عِلْماً من العلوم، وقد بدأ كتابه بذكر فهرست المكتبات ومجموعات المخطوطات الإسلامية في العالم، وشرع بعلوم القرآن، فتحدث عن كتب القراءات في العصور التاريخية المختلفة إلى سنة ٤٣٠هـ، ثم تحدث عن كتب التفسير ثم الحديث ثم كتب الفقه فالعقائد فالتصوف، وكان سزكين يبدأ بمقدمةٍ عن العِلْم الذي سيؤرِّخ له ويتحدث عن أعلامه ويذكر ترجمةً للعلَم ويعقبها بذكر مصادر هذه الترجمة، ثم يعرض آثاره، وهذا الذي يُهمنا في هذا المجال، حيث يذكر مظانَّ كل أثر، فإن كان مطبوعاً أشار إلى ذلك، وإن كان مخطوطاً أشار إلى أماكن توزُّع نسخه في مكتبات العالم. وقد ترجم الجزء الأول من الكتاب في مجلدين الدكتور فهمي أبو الفضل وراجعه الدكتور محمود فهمي حجازي، وضمَّ علوم القرآن والحديث والتاريخ والفقه والعقائد والتصوف منذ نشأة هذه العلوم حتى سنة ٤٣٠ . وأمَّا الأجزاء التالية التي لم تترجم بعدُ فهي كما يلي:

الجزء الثاني: الشعر.
الجزء الثالث: الطب والبيطرة.
الجزء الرابع: الكيمياء والنبات والزراعة.
الجزء الخامس: الرياضيات.
الجزء السادس: علوم الفلك.
الجزء السابع: علوم اللغة والنحو والبلاغة.
الجزء الثامن: في علم الفلسفة والمنطق والاجتماع.
الجزء التاسع: في علم الجغرافية والفيزياء والموسيقى.
الجزء العاشر: ويشتمل على نشأة العلوم الإسلامية وأثر العلماء المسلمين في أوروبا في المجالات كافة. وقد كتب سزكين هذه الموسوعة باللغة الألمانية. واسم الكتاب كاملاً:

Fuad Sezgin Geschichte des arbischen schrifttums
Leiden 1967.

٢ - يراجع كتاب بروكلمان «تاريخ الأدب العربي» وهو أيضاً باللغة الألمانية، وقد يظن القارىء أن الكتاب خاص بقضايا الأدب العربي وتاريخه، والحقيقة أنه يشمل كل ما كُتب باللغة العربية من المدوَّنات الإسلامية، وهو يذكر ما طُبع من التراث أو ما يزال مخطوطاً منه، ويذكر مظانَّ المخطوطات وهو الذي يعنينا في هذا المجال. وقد ظهر الكتاب في مجلدين عام ١٨٩٨م، ثم صدرت عام ١٩٣٧م المجلدات التكميلية الثلاثة. ويقسم المستشرق بروكلمان مادة كتابه إلى الأجزاء التالية:

أولاً: الأدب العربي من البداية إلى العصر الأموي.
ثانياً: الأدب العربي من عام ٧٥٠ إلى ١٢٥٨.
ثالثاً: تدهور الأدب العربي من المغول إلى حملة نابليون على مصر عام ١٧٩٨.

أما الجزء التكميلي فيعالج الأدب العربي الحديث. ثم عرض سجل المؤلفين وعناوين الكتب. وقد ترجم الأجزاء: الأول والثاني والثالث الأستاذ عبد الحليم النجار، كما ترجم الأجزاء: الرابع والخامس والسادس الدكتور السيد يعقوب بكر والدكتور رمضان عبد التواب.

٣ - فهارس المكتبات: لقد تمَّت فهرست معظم المكتبات التي تضم قوائم المخطوطات في العالم، ولا تخلو مكتبة عامة أو خاصة من هذه الفهارس، وذلك من مثل: (١)

- فهرست مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق.
- فهرست مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل.
- فهرست مخطوطات المجمع العلمي العراقي في بغداد.
- فهرست مخطوطات جامعة الرياض.
- فهرست مخطوطات المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز.

---

(١) انظر: تحقيق التراث للدكتور الفضلي ٦٢ - ٩٩.

- فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية.
- فهرست مخطوطات الأحمدية.
- فهرست المخطوطات العربية في بلغاريا.
- نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا.
- المخطوطات العربية بمكتبة الفاتيكان.
- فهرست المكتبة المركزية بجامع طهران.
- منتخبات من نوادر المخطوطات بالخزانة الملكية المغربية.
- فهرس الخزانة التيمورية بالقاهرة.
- فهرست مخطوطات مكتبات الأزهر.
- فهرس وصفي لمخطوطات مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة.
- المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي.

٤ - فهارس المايكروفلم: نشطت بعثات الجامعات العربية والإسلامية إلى مظانّ المخطوطات في العالم، حيث كانت هذه البعثات تصوّر النفائس التي تعثر عليها. وتحتفظ الجامعة الإسلامية وجامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز في جدة بمئات الأفلام من هذه النفائس. ويستطيع الباحث أن يراجع هذه الفهارس لعله يجد طلبه من نسخ المخطوط الذي يفكر في تحقيقه.

٥ - فهارس معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية: وهو معهد يتبع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المتفرعة عن أقسام جامعة الدول العربية. ومقرُّه الآن في الكويت وعنوانه:

الصفاة - الكويت ص. ب: ٢٦٨٩٧

وهاتفه: ٤٦٩٠٨٨ - ٤٦٩٠٨٩

وقد صوّرت بعثاته آلاف المخطوطات من مكتبات كثيرة منتشرة في جميع أنحاء العالم، ويستطيع الباحث أن يراسل المعهد ليتعرَّف على نسخ مخطوطه.

٦ ـ الاتصال الشخصي بأهل العلم: إن صلة الباحث بأهل الاختصاص الذي يعمل في دائرته لها فائدة كبيرة، فهم يضيفون إلى معلوماته آفاقاً جديدة ويخبرونه بما حُقِّق وما لم يحقق من المخطوطات التي يتتبّع أخبارها، وقد يكون لأحدهم تجربة معينة مع مخطوط أو مكتبةٍ تضم المخطوطات العربية، فيقدم للباحث معلومات ثمينة تصحح بعض الخبرات في هذا الجانب.

مُلاحظات حول جمع النّسخ

١ ـ قد تقدم الفهارس معلومات ليست دقيقة، وذلك لأن مصنفها لم يكن رجل علم أو أنه وقع في أوهام النُّسَّاخ فاعتمد على ما كُتِب على الورقة الأولى من المخطوط؛ وعلى هذا فلا تستطيع أن تطمئن إلى بُغْيَك حتى تصل إلى الكتاب نفسه أو يخبرك عنه ثقة ثبت.

٢ ـ قد لا تكون فهارس مكتبة من المكتبات شاملة فينقصها الشيء الكثير كأن تكون الفهرسة قد تَمَّتْ لجانب من جوانبها أو لإحدى خزائنها.

٣ ـ لا تعتمد على فهرس الفهرس الذي بين يديك، فإذا كنت مثلاً تبحث عن كتاب «شرح الجمل» لابن عصفور فإنك ستنظر في حرف الشين فلا تجده مع أنه وارد في حرف الجيم، حيث إن منظم الفهرست أسقط كلمة «شرح» لسبب من الأسباب. وإذا نظرت إلى فهرس أعلام الفهرس وكنت تبحث عن المالقي فقد لا تجده مع أن منظم الفهرست وضعه تحت اسمه الحقيقي: أحمد بن عبد النور. وقد يُدرج مصنف الفهرست كتابك وهو في النحو تحت قائمة مخطوطات التفسير مثلاً. وتستطيع أن تتغلب على هذه الصعوبات بأن تستعرض على نحو سريع عناوين الكتب فقط في الفهرس الذي بين يديك، وهو لن يستغرق أكثر من ساعة على أكثر تقدير.

٤ ـ قد يكتفي أحد الباحثين بقراءة إحدى نسخ الكتاب من المايكروفلم ولا يُكَبِّرها فهل يجوز له ذلك؟ القراءة بالمايكروفلم على ضربين:

أ - إن كان الكتاب مساعداً في التحقيق: فمن الممكن في هذه الحال أن يقرأه الباحث بالمايكروفلم عن طريق جهاز التكبير كأن ينوي أن يُخَرِّج منه نقلاً أو يضبط بيتاً من الشعر، أو يطَّلع من خلاله على نسبة بعض القراءات التي وردت في كتابه إلى أصحابها.

ب - وإن كان الفيلم نسخةً من كتابه فمن الصعب أن يعتمد على المايكروفلم وذلك لأن الباحث سيُتْعِبُ عينيه ولا يستطيع مداومة الإبصار أمام قوة الضوء ودقة الكتابة، وسوف يضطر إلى إطفاء أنوار الجهاز فهو غالباً سيصبح حاراً متوهجاً بعد استعماله بفترة قصيرة، ولن يستطيع أن يضع علامة على النقطة التي وصل إليها وهو يريد أن ينقل بصره ما بين الفيلم وأوراقه.

تَرتيبُ النُّسَخ

إذا كانت مرحلة جمع النسخ تعني الحصول على مادة العمل الأولية فإن مرحلة الترتيب تعني استثمار هذه المادة وتوجيهها للوصول إلى نص المؤلف الأول. وتحتاج مرحلة الترتيب إلى خبير بصير لأن عليها إقامة العمل كله.

كيف يصل القارىء إلى هذا النص مثلاً وقد ضلَّ المحقق طريقه فساقَتْه نظراته السريعة في المخطوطات التي جمعها إلى اتخاذ قرار يفيد أن نسخة (أ) ستكون الأمَّ، ولم يَدْر أن نسخة (ب) مثلاً أفضل منها بكثير. وكيف يصل القارىء إلى نص المؤلف وقد رأى المحقق ـ وهو غير متمكن في تخصصه ـ أن نسخة (ج) ليس لها قيمتها لأنها عنده بعيدة عن زمن المؤلف مثلاً مع أنها كالمنقولة عن نسخة المؤلف فكاتبها رجل ثبت. إن النظرة السريعة وضعف التمكن في الاختصاص والترفع عن سؤال أهل العلم والثقة الزائدة بالإمكانات الذاتية كل أولئك أسباب ستجعل الباحث يسير على ضلال من أمره، ومن هنا كان على الباحث أن يُعْنَى بضرورة التريث في اتخاذ أي قرار يتصل بمنزلة النسخ.

يضع المحقق أمامه ما يَسَّر الله له من نسخ تمثِّل كتابه الذي صحَّ عزمه على تحقيقه، ويقوم بفحصها فحصاً ميدانياً دقيقاً، وذلك ليصل إلى ترتيبها وإعطائها منزلتها التي تستحقها. ويرى علماء التحقيق أن الباحث سينتهي إلى النتائج التالية:

١ ـ العثور على نسخ متعددة تختلف من حيث الأهمية.

٢ ـ العثور على نسخ كثيرة للمخطوط.
٣ ـ العثور على نسخة يتيمة.

وسوف نُعَرِّف بمهمة الباحث في كل نتيجة وصل إليها.

فإذا عثر على نسخ متعددة تختلف من حيث الأهمية وضع أمامه هذه النسخ، وبدأ بعملية الترتيب لإثبات منازلها. والغاية من هذه العملية اعتماد نسخة منها لتكون أُمّاً يثبتها في المتن ويعتقد أنها أقرب إلى ما يريده المؤلف، ثم يذكر في الحاشية اختلافات النسخ ويشرح في مقدمة التحقيق الأسباب التي جعلته يتخذ قراره باعتمادها أُمّاً، وسوف يَصِلُ من خلال هذه المرحلة إلى معرفة قيمة النسخ الأخرى من أجل أن يعرف مقدار ما سيأخذه منها وما يفيده إن حدث سقط أو خرم في الأمّ.

يضع الآن النسخ أمام عينيه ويسير في تسمية منازلها وإثبات رموزها وفق المراحل التالية:

١ ـ يقرأ أولاً الصفحة الأولى والأخيرة من كل نسخة، حيث إن هاتين الورقتين لهما أهمية كبيرة في تقدير الترتيب والمنزلة، فإن النسخة التي كتبها المؤلف بيده عادة لا تبدأ بقول النساخ: «قال الإمام الجليل العلّامة فريد عصره ووحيد دهره» وإنما تبدأ بقول المؤلف: «يقول العبد الفقير إلى ربه: لمّا رأيت. . .» وكذلك الخاتمة، يقول النساخ عادة: «وتمَّ نسخ هذا الكتاب على يدي فلان الناسخ في سنة كذا» وتختلف هذه السنة غالباً عن سنوات حياة المؤلف ووفاته. أمّا نسخة المؤلف فيقول في خاتمتها: «كتبها بيده العبد الفقير إلى ربه» ويذكر اسمه الصريح واسم أبيه، ويذكر سنة الكتابة، وتكون قبل وفاته بسنوات، ويكون الباحث قد حفظ بدقة سنة وفاة الشيخ، فهذا عنصر رئيس من عناصر معرفة نسخة المؤلف. وثمة عنصر ثانٍ وهو أنه يُفَضَّل أن يكون إلى جانب المحقق صورة عن مخطوطات للمؤلف كتبها بخطه، فيقرأ فيها، وذلك لمعرفة نوع الخط وطريقته التي كان المؤلف عليها، فيقارن بين المخطوط الذي يريد تحقيقه

والمؤلفات الأخرىٰ، فقد تعطي طريقة الخط ضوءاً في معرفة نسخة المؤلف. وبعد ذلك يطالع الباحث في المخطوط ويقرأ صفحات مختلفة، وذلك لملاحظة التصحيف والتحريف، وضبط المشكل من الكلمات، والسقط، ولا نعني به أن تسقط ورقات من المخطوط فهذا أمرٌ وارد في أية مخطوطة، وإنما نعني به سقط الأسطر والكلمات وذلك لأن الناسخ العالِم يـراعـي تسلسل المعارف والمعاني وهو يكتب، أمَّا الجاهل فلا يدري شيئاً عن تلك المعارف والمعاني فتسقط الأسطر منه وتفلت كثير من الكلمات، وذلك من قبيل انتقال النظر. هذه هي عناصر معرفة نسخة المؤلف: تاريخ النسخ، وما كُتب في المقدمة والخاتمة، ونوع الخط بالموازنة مع خطوط المؤلف في مؤلفاته الأخرىٰ، والتصحيف والتحريف وضبط المشكل والسقط،فإن قيل: ألا يكفي تاريخ النسخ؟ فالجواب أنه لا يكفي وذلك لأنَّ بعض النسَّاخ قد ينسخُون من نسخة المؤلف فيحافظون على نصها الحرفي من أول المخطوط إلى آخره فيتوهّم الباحث أنها فعلاً بخط المؤلف وليست كذلك، ومن هنا تأتي العناصر الأخرىٰ لتكمل المعرفة وتجعلها تستقر.

فإن كانت النسخة التي بين يدي الباحث نسخة المؤلف فهذا فضل من الله كبير، فإن توفَّر معها نسخة أخرى فهل نشير في الحاشية إلى اختلاف النسخ؟ نحن لا نرى أية فائدة من إثبات اختلافات النسخ أو إثبات ما تختلف به نسخة المؤلف عن غيرها، وذلك في حواشي الكتاب بعد إعداده للطباعة وإجـلاء الإفادة منـه، وذلك لأن مثـل هذه الاختلافات إنما يذكرها المحقق لغرض مهمٍّ وهو المحافظة على ما وصل إليه من النسخ التي يعمل فيها، وإنْ هو إلا مجتهد يثبت في المتن ما يراه مستقيماً يعطي لكتابه الغرض المنشود، ومن هنا كان إثبات اختلافات النسخ في نصوص ضاعت منها نسخة المؤلف وسيلة لتقويم ما بقي من النسخ الأخرىٰ واختيار أقرب ألفاظٍ يرى المحقق أنها من المؤلف، أمَّا نحن فبين أيدينا نسخة بخط المؤلف فهل ثمة فائدة من شحن الكتاب

بهوامش طويلة عريضة؟! وليت شعري ما كانت الهوامش غاية تنشد لذاتها، وهل ثمة أمرٌ أثقل على القارىء من أن ينقل بنظره بين آونة وأخرىٰ إلى الهامش ليقرأ كيف رسم هذا الناسخ تلك الكلمة، وكيف قرأ هذا الشاهد، أو يقرأ تنبيهاً من المحقق أن ناسخاً آخر قد أسقط سطراً أو سطرين؟.

على أنه لا يُفْهم من هذا إهمال النسخ الأخرى. إن الحصول عليها يُعَدُّ أمراً من مصلحة الكتاب ذاته فإنَّ عليه أن يضعها أمامه وهو يسير في قراءة الكتاب، يستعين بها كلمة كلمة، فقد يرى رأياً في قراءة كلمة من الأصل يحسبها هي مقصود المؤلف وليست كذلك، وعندما يعود إلى النسخ الأخرىٰ يجد أن منها مَنْ اجتهد في قراءة تلك الكلمة اجتهاداً أفضل من اجتهاده فيصوّب ما يراه هذا الناسخ حيث إن رَسْمَ المؤلف يحتمل ذلك أكثر مما ذهب إليه الباحث، وقد ذكرنا قبلاً أنه يقوم بالمقابلة بين النسخ المختلفة، وحصولُه على نسخة المؤلف لا يُسْقط أبداً هذه المهمَّة الضرورية على كل حال، كما أنه سيفيد من هذه النسخ عندما يحدث أن تسقط بعض أوراق الكتاب، أو أن التصوير عن الأصل قد يُسْقِط بعض الكلمات، أو أن ثمة خَرْماً يعتري بعض الصفحات فيأتي على بعض الكلمات، وهنا يذكر الاختلافات بين النسخ في الحاشية للغرض الذي أشرنا إليه: وهو أن يعرض على القارىء ما ذكرته النسخ لتحقيق الهدف المنشود من المقابلة والتحقيق.

ولكن هل نسخة المؤلف هذه هي آخر صورة ارتضاها لكتابه؟ يقول الدكتور المنجد(١): «إن كثيراً من العلماء يُخْرِجون تواليفهم أول الأمر على شكلٍ ثم يزيدون فيها أو ينقصون منها، فتاريخ دمشق لابن عساكر له نسختان: جديدة في ثمانين مجلدة وقديمة في سبع وخمسين، ولكتاب وفيات الأعيان نسختان، ولكتاب الروضتين نسختان: قديمة وجديدة هي المعتبرة. والذين يترجمون للمؤلفين ينصُّون أحياناً على تطور

(١) قواعد تحقيق المخطوطات ١٣.

مؤلفاتهم، أو أن المؤلف نفسه يثبت ذلك في ذيل آخر نسخة كتبها، فلا بدَّ أن ينتبه المحقق إلى ذلك ويعتمد على النسخة الأخيرة من التأليف».

ومن أمثلة المسودات ما ذكره صاحب الفهرست[١] «أن ابن دريد صنع كتاب أدب الكاتب على مثال كتاب ابن قتيبة ولم يجرده من المسودة». وما ذكره صاحب البغية[٢] «إن لابن هشام شرح التسهيل وهو مسودة».

ومن أمثلة إخراج الكتاب أكثر من إخراج ما جاء في الفهرست[٣] «جمهرة ابن دريد مختلف النسخ كثير الزيادة والنقصان لأنه أملاه بفارس وأملاه ببغداد من حفظه، فلما اختلف الإملاء زاد ونقص، والباقية التي عليها المعوَّل هي النسخة الأخيرة، وآخر ما صحَّ من النسخ نسخة أبي الفتح عبد الله بن أحمد النحوي لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه». وفي أخبار المفضل الضبي من «الفهرست» ذكر «أنه عمل للمهدي الأشعار المسمَّاة بالمفضليات، وهي مائة وثمانية وعشرون قصيدة، وقد تزيد وتنقص وتتقدم القصائد وتتأخر بحسب الرواية عنه والصحيحة التي رواها عنه ابن الأعرابي».

فإن لم تتوفر إلا المسودة ـ وتُعْرَف من الإضافات الجانبية وكثرة التعديل والمسح الذي يقوم به المؤلف ـ نظر المحقق: هل ثمة إضافات وجدها في النسخ الأخرىٰ المعتمدة؟ وهل ثمة اختلاف في الآراء بينها وبين النسخ الأخرىٰ المعتمدة؟ فإن كان الجواب بالنفي فإنَّ الحكم لا يتغير، حيث يمضي فيعتمد على نسخة المؤلف هذه من دون أن يشير إلى اختلاف النسخ. وإن كان الجواب بالإثبات فإنه يثبت ما وجده في النسخ الأخرى ويضعها بين معقوفين ويشير في الحاشية إلى ذلك، ويعقد باباً في المقدمة ليفصِّل في هذه الظاهرة، وأما إثبات اختلافات النسخ: فإن كان هناك

(١) الفهرست ٩٢.
(٢) بغية الوعاة ٢/٦٩.
(٣) الفهرست ٩١.

اختلافات جوهرية لها أدنى قيمة بين مسودة المؤلف والنسخ المعتمدة أثبت في المتن ما قاله المؤلف وأثبت في الحاشية ما قالته النسخ المعتمدة الأخرىٰ. وإن توفّرت المبيضة مع المسودة أثبت المبيضة وذكر في الحاشية ما تختلف به عن المسودة.

٢ ـ فإن لم تتوفر النسخة التي كتبها المؤلف فما الأمُّ التي سيعتمدها في المتن؟ إنها هي النسخة التي قرأها المصنف بنفسه أو قُرِئت عليه. وجرت العادة أن نرىٰ تحريراً فعلياً بذلك على النسخة.

٣ ـ وإن لم يتوفر ذلك يعتمد المحقق النسخة التي أثبت ناسخها في آخرها أنه نقلها عن نسخة المؤلف أو أنه نقلها عن نسخة نُقِلت عن خط المؤلف. والباحث في هذه المرحلة ينبغي أن يكون دقيقاً في تقديم هذه النسخ، لأنه قد يحدث هذا فعلاً فيتمّ النقل عن نسخة المؤلف أو عن نسخة نقلت عنه، ولكن كاتبها ليس برجل علم فيقع في أخطاء كثيرة، وهذا أمرٌ يبقىٰ نادراً ولكنه محتمل الوقوع. اطلب مثلاً من ولدك في المرحلة الابتدائية أن ينقل لك مقالاً عن نشأة النحو تريد أن ترسله إلى إحدى المجلات المتخصصة وسوف تلاحظ أنه سيقع في بعض الأخطاء مع أنه ينقل المقال الذي هو بخطك، أنت في هذا المثال المؤلف وهو الناسخ الذي ليس برجل علم. فإن لاحظ المحقق ذلك وهذا يبدو له في كثرة التصحيف والتحريف والسقط الذي هو من قبيل انتقال النظر والخطأ في الضبط انتقل إلى إلغاء الترتيب الثالث وقدَّم عليه الترتيب الرابع.

٤ ـ وهي النسخة التي كتبها الناسخ العالم المعروف في منزلته العلمية ولو لم تكن منقولة عن خط المؤلف.

٥ ـ فإن لم يتوفر ذلك كله نعتمد على النسخة التي كانت قريبة من عصر المؤلف وعليها سماعات، وهي ما يُسَجَّل على النسخة من توثيق لها يُعْرَف بالإجازة، والمقصود منها توثيق النسخة وتمثيلها لحقيقة مضمون

الكتاب كما أراده المؤلف[١]، وهذه الإجازة تكشف عن قيمة المخطوط وصحة تاريخه وتدل على التثبُّتِ العلمي الذي كان عليه السلف. ونوعا الإجازة هما:

١ ـ الإقراء: وهو أن يقوم شخص بقراءة الكتاب على المؤلف أو غيره وليس ثمة آخرون يشاركونهما.
٢ ـ السماع: وهو أن تكون قراءة الكتاب في مجلس آخرين يستمعون للقراءة بالإضافة إلى القارىء ومَنْ معه.

ويرى الدكتور المنجد[٢] أنها في المخطوطات القديمة على ثلاثة

١ ـ إقرار أحد المصنفين بخطه يفيد بأن طالباً سمع عليه كتابه.
٢ ـ إقرار أحد الطلاب بسماع كتاب على مصنفه.
٣ ـ إخبار بالسماع على شيخ غير المصنف.

ومراعاة العنصر الزمني له فوائده، فكلما كانت النسخة قريبة من المؤلف فإن أخطاءها سوف تَقِلُّ. ولنعد إلى المثال السابق: فإذا كلّفت لك ولداً ثانياً بأن ينقل المقالة نفسها عن خط أخيه، ثم كلفت ولداً ثالثاً لينقلها عن الخط الثاني فإنّ ما كتبه الولد الثالث سيكون أكثر تصحيفاً وتحريفاً مما كتبه الأول، مع العلم أن الجميع متساوون في الثقافة، فإذا توفَّر للنسخة قرب العنصر الزمني وأضيف إليها السماعات كان ذلك المختار. غير أن مراعاة العنصر الزمني يبقى محفوفاً بالحذر فإن كانت أخطاؤها فاضحة منتشرة فإنك ستضرب عنها صفحاً، ولي تجربة في تحقيق «رصف المباني» للمالقي، حيث إن النسخة التي حققت الكتاب عليها كان تاريخ نسخها سنة ٧٤١ هـ، وسنة وفاة المؤلف

(١) انظر: إجازات السماع في المخطوطات القديمة: مجلة معهد المخطوطات مجلد ١ ج ٢ ص ٢٤٠.
(٢) المقال السابق ٢٣٤.

٧٠٢ هـ ولكنها كانت في غاية السقم والضعف تصحيفاً وتحريفاً وسقطاً مع أنها قريبة من عصر المؤلف.

ومعرفة العنصر الزمني يكون بالتاريخ المسجَّل عليها في الخاتمة وعادة يهتمُّ النسَّاخ بإثبات تاريخ نسخها، ولكن قد يحدث أن تسقط الورقة الأخيرة أو يحدث شطب على التاريخ، فيحاول الباحث أن يدرس الورق والحبر والخط للوصول إلى قرينة تضيء له تاريخ النسخ إضاءة قريبة، ومن المفيد أن نعلم أن كثرة الخروم وآثار الحشرة لا تدل على قِدمِ المخطوطة، فكم من مخطوطة قديمة تراها خالية من الخروم والبِلَىٰ، وكم من مخطوطة حديثة تراها مليئة بذلك.

٦ ـ النسخة التي كُتِبَتْ بعد عصر المؤلف وعليها سماعات.

٧ ـ النسخة التي كُتِبت بعد عصر المصنف وليس عليها سماعات.

٨ ـ النسخة المجهولة التاريخ.

٩ ـ النسخة السقيمة. والعمل فيها صعب محفوف بالحذر، حيث إن المنطلق في تحقيقها أن يشك المحقق في كل كلمة يقرؤها وذلك لأن كاتبها ليس برجل علم، ويظهر هذا في كثرة التصحيف والتحريف ولا سيما في الغريب والشعر، وفي السقط الناشىء عن انتقال النظر حيث إن الناسخ لا يعي ما ينسخه، وفي الضبط والتصرف الذاتي الذي يزيد من رداءة النسخة فيفشو فيها الاضطراب، ولا سيما إذا كان ينقل عن نسخة تضم إضافات جانبية فيضلُّ في معرفة مكانها الحقيقي فيجتهد وهو الجاهل الغبيُّ.

ونود لو نعرض نماذج مما يُسَجَّل عادةً على المخطوطات القديمة مما يشير إلى منزلتها وقيمتها:

ـ نسخة فيض الله من كتاب «الممتع في التصريف» لابن عصفور. قال المحقق الدكتور فخر الدين قباوة في وصفها[١]: «قد كان أبو حيان

(١) الممتع ١/٨.

النحوي تملك هذه النسخة من قبل، وحملها معه إلى القاهرة حيث قابلها قراءة بنسخة شيخه رضي الدين محمد بن علي الأندلسي، وقد أثبت هذه المقابلة في ختام النسخة كما يلي: «قابلت جميع هذا الكتاب مع شيخنا الإمام اللغوي الحافظ حجة العرب أوحد العصر رضي الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن يوسف الأنصاري الأندلسي الشاطبي. قاله كاتبه أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان النفزي الأندلسي الجياني نزيل القاهرة...». يضاف إلى هذا أن أبا حيان عارض قسماً من هذا الكتاب بنسخة بخط ابن عصفور نفسه وصوَّب بعض العبارات نقلاً من تلك النسخة، وعارض أبو حيان هذا الكتاب أيضاً بنسخ أخرى منها: نسخة ابن الزبير، نسخة ابن الخفاف، نسخة الخزرجي، نسخة الكرماني.

- نسخة مكتبة يني جامع من كتاب «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور قال المحقق الدكتور صاحب أبو جناح في وصفها[1]: «وترجع أهمية هذه النسخة إلى أنها قوبلت على الأصل الذي نقلت عنه كما هو مدوَّن على حواشي كثير من صفحات الكتاب وبخط غير خط الناسخ كما كتب على الحاشية اليمنى من ظهر الورقة ٢٥٦ وبخط غير خط الناسخ أيضاً ما يلي: «بلغ مقابلة، فلله الحمد والمنة على نسخة المصنف».

- نسخة كوبريلـلي من كتاب «القطع والائتناف» للنحاس. قال المحقق الدكتور أحمد خطاب العمر في وصفها[2]: «تأتي قيمتها لتقدمها على النسخ الأخرى تاريخاً وأنها مقروءة ومصححة من محمد بن نصير على الشيخ أبي بكر يحيـى بن سعدون المتوفى سنة ٥٦٧هـ القارىء النحوي».

- نسخة الرضوية من كتاب معاني القرآن للأخفش. ورد في خاتمتها[3]:

---

(١) شرح الجمل ١/٧٢.

(٢) القطع والائتناف ٤٤.

(٣) معاني القرآن ١١٥.

«قال لنا أبو عبد الله اليزيدي رحمه الله «عرضنا هذا الكتاب من أوله إلى آخره على أبي جعفر أحمد بن محمد اليزيدي عمي وذكر أنه عرضه على الأخفش، وفرغنا من عرضه يوم الأحد سلخ المحرم سنة ٢٥٣هـ».

النتيجة الثانية: أن يعثر المحقق على نسخ كثيرة للمخطوط، وليس منها نسخة بخط المؤلف. يقوم المحقق بتصنيفها إلى فئات[١]: فالفئة (أ) مثلاً هي ثلاث نسخ نقلت عن بعضها فتماثلت أو تكاد، والفئة (ب) نسختان نقلت الأولى عن الأخرى فتماثلت أو تكاد. والفئة (ج) أربع نسخ نقلت ثلاثة منها عن واحدة فتماثلت أو تكاد. ثم يختار من كل فئة مخطوطة تكون قد حازت على أكثر الصفات التالية: القِدم، وضوح الخط، الضبط. ولا يدخل في هذا التصنيف المخطوط الذي عليه توثيق أو سماعات، أو يكون ناسخه معروفاً بالعلم. وقد يكون ثمة نسخ كثيرة ومن الصعب أن يُصَنِّفَها إلى فئات فإنَّ عليه أن يختار منها ما يتحقق فيه أكبر قدرٍ من الصفات التالية: القِدَم، السماعات والتوثيق، الناسخ العالم، الكاملة، قلة الخروم والسقط، قلة التصحيف والتحريف. ومن أمثلة هذه المخطوطات الكتب الدراسية والمتون.

النتيجة الثالثة: النسخة اليتيمة. فإنْ كانت سقيمة فما الحدود التي يتدخل المحقق من خلالها؟ إنه يستعين بالكتب التي نَقَلَتْ عن هذا الكتاب، أو أن الكتاب نقل عنها فتكون لدى المحقق بمثابة النسخة الثانية، فيصوِّب مستعيناً بخبرته وتمكّنه من مادته، ويضع للتصويب رقماً ليشير في الحاشية إلى الأصل، وإن كان ثمة سقط ورأى ضرورة إثباته لإقامة النص فإنه ينقله من هذه النسخة الثانية ويضعه بين معقوفين. كما أن المحقق يُصَوِّب الأخطاء الفاضحة التي هي من قبيل التصحيف والتحريف الواضحين ولا يندفع إلى اجتهادات لا يحتملها رسم الكلمة المحرفة أو المصحفة، بل يصوِّب مستنداً إلى رسم الكلمة ذاتها، وهو لا يعتمد أبداً على الضبط الوارد في النسخة،

(١) قواعد تحقيق المخطوطات ١٤.

وإذا ظهر له أن ما أثبته الناسخ من رسم الكلمة غير جائز في سياق النص أثبت الأصل وأشار في الهامش إلى ما يحتمله السياق، وإذا وقع خرم في النص وضع نقاطاً وأثبت في الهامش ما يحتمله موضع هذا الخرم من دون أن يثبت اجتهاده في المتن وذلك للمحافظة على أصل النص. وقد يصادف كلمات تتضح له بعد جهد لعدم وضوحها في الأصل وهي لا تتعددُ فيها الآراء فإنه يقول في الحاشية: «قوله كذا غير واضح في الأصل» وذلك ليكون أميناً في عرض المخطوط كما هو. وإذا وقع سقط وكان ثمة ضرورة ماسَّة لإقامته وفق ما يقتضيه السياق وكان هذا السقط من بضع كلمات ولم يجد هذا النص فيما نقله المؤلف أو نُقِل عنه فإنه يضع الزيادة بين معقوفين كبيرين ويعزم على أن تكون تلك الزيادة مستمدة من روح النص ذاته أو من كلام المؤلف نفسه قبل السقط أو بعده.

وإن كانت النسخة لا بأس بها أو ذات قيمة كبيرة فإنه لا يتدخل في متن النص، وإنما عليه أن يثبت ما وجده ثم يكتب في الحاشية ما يريد. وعليه أن يَتَتَبَّع نصوص المخطوطة في الكتب التي نقلت عنها أو الكتب التي كانت المخطوطة تنقل عنها فيعدُّ ذلك كله بمثابة النسخة الثانية.



التَّحقيق

يتفق الباحثون على ضرورة المحافظة على النص القديم كما وصلَنا، فليست الغاية من التحقيق تحسين أسلوب المؤلف وتصحيح أخطائه أو أخطاء عصره، وإنما الغاية ـ كما قلنا ـ عرض الكتاب كما يريده مؤلفه ثم خدمة نصه بشرح غامضه والتعريف به وتخريجه وفهرسته. والباحث قبل كل شيء ينبغي أن يتمرَّس بخطوط النُسَخِ التي بين يديه ولا سيما نسخة الأم، ولا بدَّ أن يصير بعد فترة التمرس أعرف الناس بها، ومعظم المخطوطات القديمة يحتاج إلى مراس طويل، وذلك لأن كثيراً منها يخلو من النقط والإعجام، وقد تكون منقوطة غير أنها تنتمي إلى النوع الأندلسي الذي يسير على طريقة معينة في التنقيط، وكثير من المخطوطات يُهمل كتابة الهمزة وشَرْطةَ الكاف، وبعضهم يقارب بين الدال واللام وبين الغين والفاء. وينبغي أن يتعرف الباحث على طريقة الناسخ في شطب بعض الكلمات وفي إشارة الإضافة. وثمة اختصارات درج عليها كثير من النساخ ينبغي أن نعرف دلالتها من مثل نا: أخبرنا، ثنا: حدثنا، ص: المصنف، ش: الشرح. وعليه أن يلاحظ اختلاف الخطوط في النسخة الواحدة، وقد يغير حكمه على النسخة من حيث منزلتها بعد الخط الجديد. وهناك رموز الأرقام ولا تسير سيراً واحداً في المخطوطات القديمة.

ومما يتصل بمقدمات التحقيق اللازمة التمرس العميق بأسلوب المؤلف كأن يسير على لوازم معينة في التعبير واللفظ. عندما بدأتُ مثلاً بتحقيق «الدر المصون» كنت أواجه المصطلحات التالية مع أن المؤلف لم

ينص على مدلولاتها: قال الشيخ، قال أبو القاسم، قرأ الأخَوان، قرأ الكوفيون. ومن الضروري أن يتمرس المحقق أيضاً بطريقة كشف مصادر المؤلف إن لم ينصَّ عليها وهل له منهج دقيق في عرض المعلومات؟ هذه هي المقدمات التي تسبق مباشرة التحقيق، وبعد ذلك يسير المحقق وفق المعالم التالية:

١ - يقوم الباحث أولاً بنَسْخ نص الأم مهما كانت منزلتها عنده نسخاً حرفياً لا يجتهد في التصحيح والتعليق بشيء، ولا تبدو فيه شخصيته، وإنما المهم أن يصل إلى نقل رسمها في كراسته، ويُفَضَّل أن يكون النَّقْل على الورق المعروف بالفرخ وهو عبارة عن ورق مزدوج وذلك لينسخ على الورقة الأولى، ويكتب حواشيه في المستقبل على الورقة المقابلة، وعليه أن يترك سطراً فارغاً بين السطرين، وهو في هذه المرحلة سوف يمرُّ بكلمات كثيرة لا يعرف قراءتها أو يشك في تلك المعرفة فعليه أن يكتبها كما هي وكما بدا له، وقد يتبين له فيما بعد أنه كان واهماً، وقد يمر بسطور جانبية كثيرة فينبغي أن يجتهد في معرفة مكانها الحقيقي من النص الأصلي، ولكنه هنا يكفيه قليل من الجهد في هذه المرحلة لأن اجتهاده في معرفه مكانها ليس نهائياً ولكنه يضع هذه الأسطر بين قوسين ليعطيها المزيد من ملاحظته وذلك للاهتداء إلى مكانها الذي يريده المؤلف.

٢ - وبعد انتهاء عملية النسخ من الأم يتفق مع عدد من أصدقائه الذين يتصفون بشيء من العلم والاطلاع على الخطوط والاختصاص الذي يعمل فيه، ويكون عددهم بعدد النسخ التي تمَّ الحصول عليها وذلك لإجراء عملية المقابلة، ويعطي لكلٍ منهم رمزاً وهذا الرمز هو رمز المخطوطة التي بين يديه فيقرأ هو، وإخوانه يسيرون معه، حتى إذا صادف أيَّ خلاف بين النسخ سجَّل في الصفحة المقابلة نص ذلك الخلاف وإلى جانبه رمز المخطوطة التي وقع فيها ذلك الخلاف، فإن كان يقرأ مثلاً: «والعامل في المضاف» سيقول له: د: والفاعل (بدلاً من

والعامل) وسيقول له: ل: مِنْ (بدلاً من في)، وسيقول له: و: المضاف إليه (بدلاً من المضاف) وسوف يضع رقماً على كلمة الفاعل ويقول في الصفحة المقابلة (٣) د: الفاعل، ثم رقم (٤) على كلمة «من» ويكتب في الصفحة المقابلة: ل: في.... وهكذا.

فإن قيل: فما فائدة الاعتماد على فريق العمل هذا؟ وكيف يعتمد الباحث على غيره في بحثه؟ فالجواب أن عملية المقابلة هذه تحتاج إلى دقة حتى لا يفوت الباحثَ شيء، فإن اعتمد على نفسه فقد يفوته شيء، وسوف ينجز عملية المقابلة مع أصحابه في وقت أقل بكثير من إنجازها بمفرده، وينبغي أن ننبِّه هنا إلى أن المقابلة يجب أن تكون دقيقة وشاملة، ويسجِّل في الحواشي كل شيء حتى ولو كان بيده نسخة المؤلف وذلك لأنه قد يظن أنه عرف قراءة تلك الكلمة ثم يتبين له أنه وهم في قراءتها لأن نسخة (أ) مثلاً اهتدت إلى رسمها الصحيح، وقد يكون ثمة خروم في نسخة المؤلف أو أية أمّ من النسخ، فيكون الترميم من النسخ الأخرى سهلاً، وقد يكون ثمة إضافات جانبية قد تعرف مكانها الصحيح إحدى النسخ وتضل أنت في تلك المعرفة.

٣ ـ ثم تبدأ عملية إعادة المقابلة بأن تُجْري تبادلاً بين النسخ فتعطي للصديق صاحب النسخة (أ) في المقابلة الأولى نسخة جديدة وهي (ب)، وتعطي للصديق صاحب النسخة (ب) في المقابلة الأولى نسخة جديدة وهي (أ) وهكذا، وذلك لضبط الاختلافات فقد يسهو أحد أو يضلّ في القراءة.

٤ ـ وبعد ذلك ينظر الباحث في الأمر: فإن كان لديه نسخة بخط المؤلف اطمأن أولاً إلى وصوله إلى حدّ الثقة الكاملة في قراءتها وفهم مصطلحاتها، ويحتفظ باختلافات النسخ لتساعده على القراءة الصحيحة والترميم، وهنا تبدو شخصيته العلمية في الإحاطة الدقيقة بمادة الكتاب، ويبدأ بقراءة الكتاب قراءة واعية وهذه مرحلة تُعَدُّ من أخطر المراحل لأنه ستظهر من خلالها ثقافته وملاحظته ومدى تعمقه بمادة الاختصاص، إنه

هنا سيعطي قراراً يقرب من القرار الأخير في الرسم النهائي لكل كلمة في مخطوطه فهل أصاب في قراءة تلك الكلمة من المؤلف أو أن نسخة (د) مثلاً كانت أدقَّ. وهو هنا يثبت الرسم الذي اعتمده وهو الذي يريده المؤلف، ويكتب في الحاشية ما يراه من تصويب إن لم يَرُقْه ما قاله المؤلف، أما اختلافات النسخ فسبق أن أشرنا إلى إهمالها، ولكنه يعود إليها ويثبتها إن حدث خرم أو سقط لبعض ورقات المخطوط، وقد يحدث أن تسقط بعض الكلمات بسبب التصوير، ومع كل هذه الاحتمالات الواردة ينبغي أن يكون الباحث قد أعدَّ الأم البديل.

متى يصحح المحقق نسخة المؤلف ويثبت التصحيح في المتن؟

١ - في آيات القرآن الكريم: إن كان المؤلف يخطىء فيها رسماً أو ضبطاً، وينبغي أن ينتبه المحقق هنا إلى موضوع القراءات، فإن كان المؤلف يُعْرب أو يكتب على حسب قراءة معينة فعلى المحقق أن يحافظ على ما قاله المؤلف.

٢ - في الأخطاء النحوية الفاضحة من مثل: «وفي المسألة قولين، إن في الدار زيد، ليس في المسألة وجهين» فيصحح ثم يقول في الحاشية: «في الأصل . . . وهوسهو»، أما إن كان ثمة وجه ولو ضعيفاً فلا يصحح وإنما يشير في الحاشية إلى ما يريد أن يقوله من تضعيفٍ لما أثبته المؤلف.

٣ - في الأخطاء التي لا يتردد معك أحد في الحكم عليها بأنها من قبيل السهو الخالص، من مثل قول المؤلف: «وأبو بكر ليس من الصحابة»، ويدخل في ذلك سقوط حرف أو حرفين من كلمة كقول المؤلف: ولا أرىٰ لها جهاً (وجهاً)، أما أبو حيا (حيان) أو يقول: إنما الأعمال النيات، إنما الأعمال بالنيات، أو يقول: أما هشام في المغني (ابن هشام) وفي هذه الحالات يضع المحقق الزيادة بين معقوفين ويحذف ما زيد سهواً ويشير إلى التصويب في الحاشية. قال الأستاذ عبد السلام هارون[1]: «على أننا

(١) تحقيق النصوص ونشرها ٧٢.

نلمح في مذاهب الأقدمين اتجاهاً يرمي إلى أن يُلحق بالكتاب ما هو ضروري متعين لإقامة النص وفي نوع خطير من النصوص وهو نصوص الحديث. قال ابن كثير: (وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب) فقد يكون في النص نحو عبد الله مسعود فلا ريب أن ذلك يكون سهواً من المؤلف فإثبات (بن) لا ضَيْر فيه ولا إخلال بالأمانة».

٤ ـ قد ينقل المؤلف عمن سبقه ليناقشه أو يدعم قوله، وينص على اسمه، وقد يسقط من المنقول كلمة أو أكثر كان إسقاطها من قبيل السهو الواضح، ولا يمكن أن يقوم المنقول ويجلو إلا بما سقط؛ عند ذلك تثبت ما سقط وتضعه بين معقوفين، وتشير في الحاشية إلى ذلك.

وإن فقدت نسخة المؤلف فما بقي من النسخ مهما كانت منزلتها فإنك تعاملها على أساس: أنتم رجال ونحن رجال، فنختار منها الكلمة التي نراها تناسب المتن وتكون قريبة من روح النص ومستمدة من أسلوب المؤلف وطريقته. وكلما تبوّأت النسخة منزلة عالية في التوثيق احتلت أكبر مساحة من النص النهائي، وما دامت نسخة المؤلف غائبة فلا تقل: أُثبت في مجموع المتن نسخة (أ) التي تمتاز بكذا وكذا، لأن الناسخ مهما أوتي من علم فقد يضل. ولعل المحقق الثبت الذي تمكن من مادته لن يختلف كثيراً مع الناسخ الثبت الذي ينقل من نسخة موثقة في الوصول إلى المتن الذي يريده المؤلف. ولا يجوز للباحث أن يعتمد على شخصيته العلمية فيسمح لنفسه أن يكتب كلمة لم يجدها في مجموع النسخ، إنما يجوز له أن يلفق بين هذه النسخ لاختيار ما يراه مناسباً للوصول إلى النص السليم، فيختار هذه الكلمة من (د)، وهذه الكلمة من (ع) وهكذا.

ماذا يهمل المحقق من اختلافات النسخ؟.

١ ـ إن حدث سقط من إحدى النسخ التي لا تحمل توثيقاً ذا قيمة يستغرق ورقة وأكثر فلا تسجل الإشارة إلى السقط في الحاشية وإنما تذكره في

المقدمة عند وصفك للنسخ.

٢ ـ عبارات الثناء والدعاء التي تحرص عليها بعض النسخ وتهملها بعض النسخ فاختر ما تثبته الأم ولا تشر إلى باقي النسخ، من مثل: «قال الله تعالىٰ، قال عز وجل، قال جلَّ وعزَّ، قال سبحانه» ومن مثل: «قال عليه الصلاة والسلام، ﷺ، عليه السلام» ومن مثل: «قال رحمه الله، قال الإمام العلاَّمة الثبت».

٣ ـ عبارات التصريح بالأسماء من مثل: أبو الفتح، قد تقول إحدى النسخ: أبو الفتح ابن جني، قال أبو القاسم، فتقول، إحدى النسخ قال: أبو القاسم الزمخشري. تختار العبارة الأكمل الأوضح وتهمل الباقي ولا تشير إلى الاختلاف.

٤ ـ قد تورِدُ بعض النسخ الآيات ناقصة فتختار من النسخ الآيات الكاملة ولا تُشيرُ إلى باقي النسخ.

٥ ـ اختلاف النُسَّاخ في الكلمات الأولى من المخطوط من مثل «قال الإمام العلامة وحيد دهره وفريد عصره» تختار ما قالته الأم ولا تشير إلى الاختلاف.

٦ ـ مقدمة الأشعار من مثل: قال الشاعر، قال، تختار الأكمل ولا سيما إن كان ثمة إضافة ضرورية كقوله: «قال الشاعر ـ وهو زهير»، أو قال الشاعر الحماسي.

٧ ـ في النسخ السقيمة المليئة بالتصحيف والتحريف تهمل ما أسقطه ناسخها من قبيل انتقال النظر أو الجهل بتسلسل الكلام أو الجهل بقراءة الأشعار.

٨ ـ الأخطاء النحوية التي لا تمثِّل وجهاً كقول إحدى النسخ: وفيها قولين، وليس في الأمر حرجاً، لا تشير إلى ذلك في الحاشية.

ويدخل في عمل المحقق:

دراسة الزيادات التي يجدها:

إذا كان المحقق يعمل على نسخة المؤلف فإنَّ عليه أن يلتزم بها ويثبت نصها في المتن. وقد يجد زيادات في النسخ الأخرىٰ، وهذا أمر نادر جداً، ويرجح أنها من ثقافة النساخ أو أنها من تسجيل مالك النسخة التي ليست بخط المؤلف ثم جاء الناسخ الذي ينقل منها وأثبتها في نسخته اجتهاداً منه أنها من الأصل أو أنها زيادات مفيدة. أما إذا غابت نسخة المؤلف فإن الزيادات التي يلتقي بها في النسخ التي بين يديه على أنواع، ويختلف الحكم في إثباتها متناً أو حاشيةً حسب كل نوعٍ منها:

أ ـ فإن انفردت بها الأم أثبتها في المتن وأشار إلى ذلك في الحاشية إلا إذا كانت تعليقاً أو إضافة من صنع مالك النسخة فلا لزوم لإضافتها، ولا للإشارة إليها كأن يبحث المؤلف المتوفى سنة ٥٠٠هـ في مسألة فيعقب عليها مالك النسخة بقوله: «درس ابن هشام المسألة في المغني» وابن هشام توفي كما هو معروف بعد سنة ٥٠٠.

ب ـ وإن لم ترد الزيادة في الأم ووردت في النسخ الأخرى أو في واحدة منها، نظر المحقق في هذه الزيادة: فإن غلب على ظنه أنها من الأصل أضافها إلى المتن ووضعها بين معقوفين [ ] وأشار إلى ذلك في الحاشية، وإن غلب على ظنه أنها من زيادة النساخ أضافها في الحاشية، وإن كانت بخط مالك النسخة وهو عادةً يغاير خط الناسخ أهمل المحقق هذه الإشارة ولم يشر إليها في الحاشية.

أما طريقة الإشارة: فإذا كانت الزيادة في الأم لم يضعها بين معقوفين وإنما يضع إشارة رقمية عند أول الزيادة فإذا بدأت الزيادة من قوله «المضاف» وضع رقماً على «المضاف» وقال في الحاشية:

(١) من قوله «المضاف» إلى قوله «المفعول» سقط من (د).

وبعضهم يضع الرقم المتسلسل في الصفحة عند أول الزيادة ويكرر الرقم

نفسه عندما تنتهي هذه الزيادة ويقول في الحاشية مثلاً (٦ ـ ٦) سقط من (د). وإذا كان ما سقط من قبيل السهو أو انتقال النظر فلا يُشار إليه.

ونود لو نناقش الدكتور المنجد الذي قال[1]: «قد يقرأ عالم كتاباً ويصحح بعض ألفاظه، هذه الألفاظ المصححة تزيد في قيمة النسخة، إذا وافق المحقق على التصحيح أثبته في المتن وأشار إلى الأصل في الحاشية» نقول:

١ ـ نحن نستبعد أن يعني الدكتور المنجد قيام المحقق بهذا التصحيح وهو يعتمد على نسخة المؤلف، لأن هذا يُبعد المحقق عن مهمته.

٢ ـ إن كانت التصحيحات عبارة عن ضبط للكلمة أو تصحيح لسهو الناسخ فالأمر كما قال الدكتور المنجد.

٣ ـ أما إن كان التصحيح تصويباً لشيء يراه المؤلف كأن يبحث المؤلف في مسألة ويعدد أقوال العلماء ويذكر رأياً وينسبه لسيبويه مثلاً فيأتي العالم ويصححه بخط يده ويقول إنه للمبرد، أو أن ينسب بيتاً من الشعر لقائله، أو أن يذكر العالم صدر بيت ذكر المؤلف عجزه أو يشرح غامضاً، فإن كل أولئك لا نرى إثباته في المتن، للمحافظة على أصل النص، وإنما يضيفه المحقق في الحاشية ويشير إلى أنه وجده بخط العالم فلان إلى جانب الورقة، ويُعرف تصويب العالم وإضافته من اختلاف الخطوط.

* * *

دراسة الخروم:

الخروم ظاهرة واردة في المخطوطات القديمة، ولا تؤلف كثرتها وقلتها علامة على قِدم المخطوط وحداثته، وذلك لأن كثيراً من المخطوطات القديمة تُحفظ من الحشرات والرطوبة والمسح، وفي المقابل يتعرض كثير من

---

(١) قواعد تحقيق المخطوطات ١٧.

المخطوطات الحديثة لأسباب كثيرة تؤدي إلى مسح بعض كلماتها، كما أن تصوير المخطوط قد يؤدي إلى غياب بعض الجوانب من اللوحة فيصير الأمر قريباً من الخروم. فكيف يعالج المحقق هذه الظاهرة لترميم النص؟.

١ - يستعين بالنصوص التي نقلت عن المؤلف أو نقل المؤلف عنها فتكون هذه النصوص بمثابة النسخة الثانية، فيرمم منها الخرم ويضعه بين قوسين ويشير في الحاشية إلى ذلك.

٢ - فإن لم يجد النص الذي أصاب بعض كلماته الخرم استعان بالمراجع التي تدور في فلك الموضوع نفسه، ووضع عدة نقاط في مواضع الخرم. . . ورمم من هذه المراجع في الحاشية، ويجتهد أن يكون الترميم في مساحة كلمات المخروم وذلك على الصورة التالية:

«والعامل في المبتدأ. . .(١)، والعامل في الخبر. . . . . .(٢).

(١) خرم في الأصل بمقدار كلمة لعلها «الابتداء».

(٢) خرم في الأصل بمقدار ثلاث كلمات لعلها «المبتدأ أو الابتداء والمبتدأ».

وإن لم يهتد إلى ترميم الخرم أشار في الحاشية إلى ذلك. وقد يستطيع أن يحل المشكلة بالنسخ الأخرى التي لم يصبها خرم في الكلمات المخرومة من نسخة الأم فيستعين بها ويشير إلى الظاهرة في الحاشية.

* * *

دراسة السقط:

وقد يحدث أن تسقط ورقة أو أكثر من المخطوط:

أ - فإن كان الباحث يعتمد على نسخة المؤلف استعان بالنسخ الأخرىٰ وأشار إلى اختلافها.

ب - وإن لم يكن يعتمد على نسخة المؤلف وحدث سقط من الأم اعتمد على النسخ الأخرىٰ.

جـ - وإن أجمعت النسخ على هذا السقط كأن تنقل عن بعضها أشار المحقق إلى ذلك في الحاشية، واجتهد في معرفة مضمون السقط بمثابة الإشارة إلى عنوانه في أسطر محدودة يبدؤه بقوله: «لعله كان. . . . .».

خِدمَة النَّص

لدى دراستنا لقضية التعريف في أوائل هذه الأبحاث ذكرنا أننا نرى أن يتضمن هذا التعريف خدمة النص لأن المحقق أعرف الناس بأسرار نصه ومشكلاته وما يحتاج إليه من إضاءة وتوضيح، ونعني بخدمة النص المسائل التالية :

١ ـ **ضبط النص**: ونعني به إضافة الحركات إلى الكلمة. فإذا كان المحقق يعمل على نسخة المؤلف فإنَّ عليه أن يحافظ على الضبط الذي أثبته المؤلف بخطه لأن هذا جزء من الأمانة العلمية التي تتعلق في ذمَّته، وإن كان هناك بعض الكلمات أغفل المؤلف ضبطها، ويرى المحقق ضرورة ذلك، أو أنها ضُبِطت ولكن الأيام قد أتت على هذا الضبط فعلى المحقق أن يثبت الحركات التي يراها تناسب الكلمة، ولا حاجة للإشارة في الحاشية إلى ما أضافه المحقق وما أضافه المؤلف. وينبغي أن ينتبه المحقق إلى اختلاف مصطلحات الضبط بين الأمس واليوم فيترجم المصطلح القديم إلى المصطلح الجديد، وقد يضبط المؤلف الكلمة بالوجهين فيحافظ المحقق على هذين الوجهين، وإن كان ثمة ضبط منهما شاذ حافظ عليه وأشار في الحاشية إلى شذوذه وذكر مرجعاً في ذلك، أما إذا كان المؤلف يضبط ضبطاً لا وجه له، وتأكد المحقق أنَّ قِدَم المخطوط وضياع بعض معالم الحبر لا أثر له فإن المحقق يحافظ على هذا الخطأ كما هو ويشير في الحاشية إلى التصحيح والأصل، ويذكر مرجعاً في ذلك، إلا إذا كان

الخطأ من قبيل السهو الخالص الذي لا يتردد معك فيه أحد فإنَّك تصحح المتن وتشير في الحاشية إلى الأصل.

وإن شرع المحقق في ضبط الكلمات التي لم يضبطها المؤلف فعليه أن يراعي مذهب المؤلف في هذا الضبط، فقد يكون المؤلف قد نصَّ على فهم معين يراه في بيت من الشعر، ويرتبط هذا الفهم بالحركة، وقد يكون له رأي في ضبط عين بعض الأفعال فإن على المحقق أن يحافظ على مذهب المؤلف في الضبط وإن اختلف معه في شيء من ذلك. وإن لم يجد المحقق نظيراً لكلمة غير مضبوطة فعليه أن يضبطها مختاراً لها أفصح اللغات.

أمَّا إذا كانت النسخة الأم غير نسخة المؤلف فإنك تعتمد على مراجعك في ضبط النص وتشير في الحاشية إلى اختلاف الأصل الأم عمَّا وجدته في المراجع، ولا حاجة للإشارة إلى ذلك الاختلاف إن وجدته في النسخ الأخرىٰ كيلا تثقل الحواشي بما لا فائدة فيه.

وينبغي أن ننبِّه هنا إلى ضرورة الاعتماد على مراجع اللغة والأعلام والبلدان في ضبط النص في كل كبيرة وصغيرة، فلا تعتمد على ذاكرتك وأصدقائك، وإنما ينبغي أن تطلب المراجع الأصيلة في كل كلمة تعزم على ضبطها لأن هناك كثيراً من الكلمات التي شاع ضبطها ضبطاً فيه خطأ أو لِين.

أمَّا تحديد المضبوط فهذا راجع إلى المحقق نفسه، يقدِّره بقدر الحاجة فإن كان الكتاب في اللغة أو الشعر أو الغريب فحكمه يختلف عن كتاب التاريخ والفقه مثلاً، وهل نضبط الفاء والعين واللام أو نكتفي بالعين مثلاً؟ المحقق هو الذي يقدِّر مدى الضرورة وإن كانت القاعدة العامة في ذلك ضبط المشكل الذي قد يخطىء في قراءته القارىء ذو الإلمام بالمادة إلماماً متوسطاً.

٢ ـ **شرح غامضه**: إنَّ تمرُّس المحقق بأسلوب المؤلف وطريقته يجعله قريباً من

فهم أبعاده ومضمونه، وذلك لأنه قد قرأ النص مرات كثيرة، وهو في هذا يختلف عن القارىء الذي قد تضلله ـ مثلاً ـ ثلاثة ضمائر في جملة واحدة فلا يعرف عَوْدها فحريٌّ بالمحقق أن ينتبه إلى شرح غامض النص وفق المعالم التالية:

أ ـ ربط بعض أجزاء الكتاب وعناصره ببعض، فقد يشير المؤلف إلى أنه سبق له أن عالج المسألة فيذكر المحقق في الحاشية رقم الصفحة التي وردت فيها المسألة مفصلة. وقد يناقش بعض المسائل الفرعية ويستطرد فيها ثم يعود إلى الفقرة التي انطلق منها قبل الاستطراد، فيذكر المحقق أنه عاد الآن إلى مسألة كذا، وذلك ليكون القارىء على بصيرة من أمره فلا يخلط بعض المسائل ببعض. وقد يكون من المفيد أن يشير المحقق إلى أن المؤلف ترك التفصيل في هذه الفقرة لأنه سيعود إليها بعد ورقات. وقد يُكثر المؤلف من التقسيمات فيكون القارىء أمام أرقام كثيرة: السادس ثم الثانية ثم الرابع، فيشير المحقق إلى أن السادس من أوجه القراءة في تلك الكلمة، والثانية من روايتي أبي عمرو، والرابع من أوجه تخريج الرواية الثانية من روايتي أبي عمرو.

ب ـ يمرُّ القارىء ببعض مسائل الفن التي يعالجها المؤلف فتكون عبارته في غاية الإيجاز والتركيز مما يؤدي إلى إبهامها وغموضها، فيضع هذا القارىء احتمالاً بأن يكون ثمة سقط لم ينتبه إليه المحقق أو عمال المطبعة، أو أن هناك تحريفاً ببعض الكلمات، ونحن نرى أن يقوم المحقق بشرحها شرحاً موجزاً فلا يضيف إلى منطوق العبارة معلومات جديدة لم يذكرها المؤلف وإنما يبقى في دائرة العبارة نفسها، ويبقى هذا في نطاق محدود، وقد يرى المحقق فائدة مِنْ ذكر بعض مراجع المسألة ليتوسع القارىء إن أراد. ونحن لا نوافق على مذهب بعض المحققين الذين يستلُّون بعض عبارات المؤلف

فيمضون في تأصيل المسألة وبيان فروعها ولا يلتزمون بدائرة العبارة التي يسوقها المؤلف.

جـ - قد يكون في بعض الجمل ضميران أو أكثر، يشعر المحقق بضرورة بيان عودهما لأن هناك احتمالاً بأن يضلَّ القارىء في ذلك ويترتب عليه خطأ في فهم العبارة أو وهم في الإحاطة بها.

د - قد يرسم المؤلف صورة تفصيلية لمذاهب العلماء في مسألة معينة ويُكثر من الفروع والاستطرادات فيفقد القارىء معرفة عناصرها الرئيسة، وقد يجد المحقق ضرورة لإعادة رسمها بإيجاز أو لبيان ربط فروعها بأصولها.

هـ - قد يستخدم المؤلف بعض مصطلحات أهل العلم ولا يشرحها ويرتبط فَهْمُ العبارات والجمل التالية بها، فيشرحها المحقق باختصار ولا سيما المصطلحات التي كانت خاصة بالمؤلف.

٣ - **تخريجه**: ومعناه توثيق النص بإرجاعه إلى مصادره التي اسْتُقي منها. والتخريج ذو فروع كثيرة:

أ - تخريج النصوص التي نقلها المؤلف ونصَّ على نسبتها.
ب - تخريج النصوص التي نقلها المؤلف ولم ينصّ على نسبتها، وإنما بدأها بقوله: «وقيل، أو يرى بعضهم».
جـ - تخريج النصوص التي وردت في كتابه ولم ينصَّ على أنه قد نقلها.
د - تخريج الأعلام.
هـ - تخريج الأشعار وأقوال العرب والأمثال.
و - تخريج القرآن الكريم والحديث الشريف.

أ - تخريج النصوص المنسوبة: كأن يقول المؤلف: «قال سيبويه»، وينبغي أن يعود المحقق إلى الكتب الأصلية التي احتوت هذه الأقوال. فإن كان القول لسيبويه عاد إلى كتاب سيبويه نفسه، وإن كان القول لابن جني

عاد إلى كتب ابن جني نفسها. فإن نصَّ المؤلف على اسم الكتاب الذي نقل منه فقد سَهُل الأمر، وإن لم ينصَّ على اسم الكتاب اجتهد في الوصول إلى الكتاب الذي صدر منه هذا القول. فإن كان محظوظاً وكان في بلده أو عند أصحابه خرَّجه منه وإلا فإن تكليفه بالبحث عن هذا المخطوط في مكتبات العالم أمر عسير. وينبغي أن نلاحظ هنا ما يلي:

١ ـ لا يجوز أن تخرِّج قولاً لسيبويه مثلاً في كتاب لابن جني ورد فيه هذا القول، أو في كتاب حديثٍ درس سيبويه. نعم قد يكون في كتاب ابن جني أو في الكتاب الحديث دراسات إضافية تحليلية للشاهد فلا مانع من إرجاع القارىء إليها ولكن بعد أن تُخرَّج من كتاب سيبويه.

٢ ـ لا يجوز أن تُخَرِّج الأقوال من كتاب مطبوع طبعة غير علمية، إن وجدت الطبعة المعتمدة.

ب ـ تخريج النصوص التي لم ينص على نسبتها: ثمة نصوص يقتبسها المؤلفون من غيرهم ليناقشوها أو يدعموا بها مذاهبهم، غير أنهم لا ينصون على أصحابها، وإنما يبدؤون الاقتباس بقولهم: «وقيل» «وقال بعضهم» وهنا يجتهد المحقق في معرفة أصحاب هذه الأقوال وأين وردت، ويستعين المحقق بالمصادر التي كان المؤلف ينقل عنها كثيراً، حيث إن بعض المؤلفين يعتمدون على بعض المصادر اعتماداً رئيساً فينصون أحياناً عليها، ويغفلون عن ذلك أحياناً أخرىٰ. فالسمين الحلبي في «الدر المصون» كان يستقي من «البحر المحيط» كثيراً ولكنه قد لا ينص عليه، فيأخذ عنه نصوصاً ويصدِّرها بقوله: «وقيل». وقد يأخذ الاقتباس صورة أخرىٰ عندما كان يستقي بعض النصوص التي بدأت في البحر بقوله «وقيل»، فكان السمين ينقل النص بهذا التصدير نفسه.

كما يستعين المحقق بالمراجع التي كانت تبحث في مادة الكتاب

وفي قريب يتصل به، فإن كان الكتاب في حروف المعاني مثلاً حاول أن يخرِّج أقواله من الكتب الأخرىٰ التي بحثت في حروف المعاني، وإن كان الكتاب في أصول الفقه حاول أن يعود إلى الكتب التي بحثت في الموضوع نفسه، وقد يجد المحقق هذه النصوص في المطوَّلات: فإن كان النص في اللغة عاد إلى لسان العرب والجمهرة والمخصص، فقد يجد هذا القول منسوباً، وهكذا يبقى المحقق مجتهداً في معرفة صاحب القول، فإن ظفر به عاد إلى كتابه إن كان له كتاب مطبوع وإن لم يكن له كتاب مطبوع أو مخطوط له في بلده نسخة خرَّج النص من أي كتاب آخر نصَّ على نسبته له. وإن ظفر بهذا القول في كتاب يحوي صيغة المبني للمجهول نفسها «قيل» اكتفى بتخريجه منه. وإن لم يجد أثراً لهذا القول ترك النص غفلاً ولا حرج عليه فلكل مجتهد نصيب.

جـ ـ وثمة نصوص يجدها المحقق في الكتاب توحي لقارئها أنها من المؤلف نفسه حيث إنه لم ينسبها لرجل قبله، ولم يبدأ بقوله «وقيل»: فإن كان النص منقولاً نقلاً حرفياً عن كتاب آخر أشار المحقق إلى هذا الكتاب وأنه ينقل منه كلمة كلمة، وإن كان النقل بالمعنى قال في الحاشية: انظر: كتاب كذا صفحة كذا، ويجمع هذه الإشارات في بطاقاته ليشير إلى ذلك في دراسته للكتاب. وقد يكون بين الرجلين الأول وصاحب كتابنا الذي نحققه ما يسمَّى بتوارد الأفكار فنكتفي بالحاشية بقولنا: انظر: كتاب كذا صفحة كذا.

د ـ التعريف بالأعلام: ينبغي أن نُعَرِّف بكل علم يرد في الكتاب فنذكر اسمه واسم أبيه، وقد يكون ثمة التباسٌ بعلَم غيره فنذكر اسم جده ونشير إلى لقبه وكنيته، ثم نذكر شيخين له، وقد نذكر تلميذين أخذا عليه، ثم نشير إلى أهم كتبه وسنة وفاته ونختم التعريف بمصدرين ترجما له، على ألاَّ يتجاوز ذلك كله ثلاثة أسطر. ومثال ذلك: ترجمة ابن الأعرابي: محمد بن زياد، إمام في اللغة والأنساب، قرأ على المفضَّل

والكسائي، وروى عنه ابن السكيت وثعلب. له: النوادر والأنواء توفي سنة ٢٣١. انظر: البلغة ٢٢١، البغية ١/١٠٥.

وهذه الترجمة تَرِد عندما يَذْكر المؤلف هذا العَلَم للمرة الأولى باسمه أو لقبه أو كنيته ولا نترجم له مرة ثانية. فإن ورد أكثر من مرة عرف القارىء ـ إن لم يجد في الحاشية ترجمة له ـ أنه سبقت ترجمته ويعرف رقم الصفحة التي ذُكر فيها من فهرس الأعلام في نهاية الرسالة. وقد يذكر المؤلف العلَم بقوله: «وينقل صاحب كذا» أو يذكره بلقب غريب أو يكتفي بكنيته فيشير المحقق إلى أن هذا هو فلان ويترجم له أو يقول: سبقت ترجمته. وقد يحدث أن يلتبس الأمر على المحقق لأن المؤلف قد أورد لقباً أو كنية أو نسبة لبلد تنطبق على علمين فكيف يصنع المحقق؟ ثمة قرائن يستطيع أن يستعين بها لتحديد المطلوب:

١ ـ إن كان الاشتراك بين علَمين أحدهما نحوي والثاني محدِّث وكان النص نحوياً فالترجمة من حق النحوي.

٢ ـ وقد يكون الاشتراك بين علَمين ثانيهما توفي بعد مؤلف الكتاب الذي نحققه فالترجمة من حق الأول.

٣ ـ وقد يكون الاشتراك بين علَمين أحدهما يروي نصاً عن شيخه فلان، فأنت تبحث أولاً في ترجمة الشيخ وسوف تطلّع فيها على أسماء تلاميذه وتأخذ اسم التلميذ الذي هو سبب الالتباس وتترجم له بينما تغفل العلَم الثاني لأنه ليس له رواية عن ذلك الشيخ.

٤ ـ وقد تستفيد من النص ذاته لمعرفة حقيقة صاحبه فتصل إلى إزالة الالتباس، فيفيدك اسم الكتاب الذي ذكره المؤلف، فإذا قال: «أمَّا أبو الحسن في كتابه الممتع» عرفت أنه ابن عصفور لا الأخفش، لأن «الممتع» لابن عصفور. وإذا قال: «وفَسَّرها أو أعربها أبو الحسن» وعدت إلى «معاني القرآن» فوجدت كلامه عرفت أنه الأخفش.

هـ ـ تخريج الأشعار: يبدأ المحقق عمله في الأشعار بأن يضع لكل بيت رقماً ولو سبقت الإشارة إليه بأن تكرَّر وروده، ثم يثبت النص الشعري الذي أورده المؤلف، وقد يكون صدراً أو عجزاً أو بيتاً كاملاً، أو يكون رواية تختلف عن الرواية المشهورة في بعض كلماتها أو في ضبطها، ويحافظ المحقق على رواية المؤلف، فإن ضبطها المؤلف حافظ على ضبطها، وإن أورده ناقصاً أثبت ما أورده ثم أكمله في الحواشي. وإذا كانت النسخة التي بين أيديه ليست نسخة المؤلف ضبط المحقق البيت ضبطاً صحيحاً يستقيه من الديوان ومن المظانّ المعتمدة ومعاجم اللغة، ثم أشار في الحاشية إلى اختلاف ضبط الأم فقط. فإن قيل: ما مضمون الحاشية؟ قلنا: يكمل البيت الناقص، ويجتهد في معرفة قائله ويذكر خلاف القوم إن وجد. ويشير إلى اختلاف رواية المؤلف عن الروايات الأخرى، إن كان ثمة ضرورة لذلك كأن تختلف رواية الصدر أو العجز عن الديوان، أو يكون ثمة اختلاف في الرواية يُذهب بالشاهد. وبعد ذلك يثبت بعض المصادر الأصيلة التي ذكرت البيت، ويكفي أن يذكر ما بين ثلاثة مصادر إلى خمسة، ويجتهد في ترتيب ذِكْرِها حسب تسلسلها التاريخي من حيث الزمن، فكتاب سيبويه قبل الخصائص لابن جني مثلاً، ثم يأتي شرح الجمل لابن عصفور ثم همع الهوامع. وإن كان البيت لشاعر له ديوان مطبوع خرَّجه من الطبعة الموثقة وبدأ بالديوان. ثم يشرح الغريب أو يبين المعنى الإجمالي للبيت أو يبين الشاهد إن كان ثمة ضرورة.

وينبغي أيضاً أن تُخَرَّج الأمثال من كتبها، ولا يجوز أن يُخَرَّج مَثَلٌ عربي من كتاب أدب أو نحو. ثم عليه أن يشرح غريبها، ولا ضرورة لذكر قصة الشاهد، وإن لم ينص المؤلف على الشاهد الذي أورده وعلى أي شيء يُضْرَب هذا المثل سعى المحقق في تغطية ذلك بعبارة موجزة.

أما أقوال العرب فمن المستحسن أن تُخَرَّج من مصدر أصيل،

وقد ينصُّ المحقق على شذوذ القول أو اطراده.

و - تخريج القرآن والحديث: وأمّا الآيات الكريمة فإن المحقق يذكر رقم الآية واسم السورة فيقول: الآية رقم كذا من سورة كذا. وينبغي أن يضبط الآيات حسب القراءة التي نص المؤلف عليها. ومن المستحسن أن يكمل الآية إن أوردها المؤلف وكان ثمة ضرورة لهذا الإكمال، وإن لم يكن ثمة ضرورة فلا حاجة إليه. وتُخَرَّج الأحاديث التي يذكرها المؤلف ويُستعان بذلك بكتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث لطائفة من المستشرقين، الذين فهرسوا الصحاح والسنن على طريقة المادة اللغوية. ويفيد في ذلك أيضاً كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني، ومفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب للغماري، والبغية في ترتيب أحاديث الحلية للغماري أيضاً. وإن لم يجد المحقق الرواية التي ذكرها المؤلف ذَكَر الرواية القريبة منها ونصَّ على مصادرها. وتكون صورة التخريج كما يلي:

الحديث رواه مسلم: باب الصوم ٢/١١٠، والترمذي: الصوم ١/١٢٠. وإن كان للعلماء أقوال في هذا الحديث من حيث الصحة والضعف أو التأويل أشار إلى ذلك إشارة فحسب، ولكن هذا لا يُعَدُّ من الأمور الضرورية في كتب بعيدة عن علم الحديث، لأن هذا العلم يحتاج إلى متخصصين، وقد يضل غير المتخصص في ميدانه.



مقدّمة المحقّق

بعد أن يفرغ المحقق من تحقيق النص يتوجَّه إلى كتابة المقدمة. وتتضمن عادةً الفقرات التالية:

١ ـ **دراسة المؤلف**: يقوم الباحث بالتعرّف على مصادر دراسة المؤلف، ويستفيد في ذلك من جهود الدكتور فؤاد سزكين في كتابه «تاريخ التراث العربي» والمستشرق بروكلمان في كتابه «تاريخ الأدب العربي» وعمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين» والزركلي في «الأعلام»، كما يستفيد مما ذكره بعض المحققين الذين حققوا بعض كتب التراجم عن مصادر الذين تُرجم لهم. ويُسَجِّل عنده أرقام صفحات المظانّ التي ترجمت للرجل ويرتبها ترتيباً تاريخياً، لأن هذا الترتيب التاريخي سوف يفيده كثيراً لدى مناقشة ما قيل عن المؤلف.

ولعل من المفيد هنا أن نذكر بعض كتب التراجم ليستأنس بها المحقق في استخراج ترجمة شيخه:

- الفهرست لابن النديم.
- الفهرست لابن خير الإشبيلي.
- مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده.
- كشف الظنون لحاجي خليفة.
- وفيات الأعيان لابن خلكان.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر.
- روضات الجنات للخوانساري.
- الوافي بالوفيات للصفدي.
- فوات الوفيات لابن شاكر.
- تهذيب الأسماء واللغات للنووي.
- طبقات الشافعية للسبكي.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي.
- بغية الوعاة للسيوطي.
- تذكرة الحفاظ للذهبي.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي.
- تاريخ دمشق لابن عساكر.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزأبادي.
- تاريخ العلماء النحويين للتنوخي.
- تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي.
- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للعليمي.
- شذرات الذهب لابن العماد.
- سير أعلام النبلاء للذهبي.
- تهذيب الكمال للمزي.
- الأعلام للزركلي.
- معجم المؤلفين لكحالة.

ثم يبدأ بنقل ما قاله كل مصدر عن شيخه نقلاً حرفياً، وسوف يجد تكراراً كثيراً أو اختلافاً في اسم المؤلف أو اسم أبيه وجده، أو اختلافاً في سنة وفاته فما عليه بأس في تسجيل كل ذلك، ومن المستحسن أن يكون لديه دفتر يسجل فيه ما يخطر بباله من قضايا تتصل بالمنقول

حتى لا تضيع هذه الخواطر، فقد يكون فيها ما يفتح أمامه أبواباً للحوار والمناقشة. أما شكل البطاقة التي ينقل فيها فهو كما يلي:

يضع عنواناً للبطاقة: أساتذته أو اسمه مثلاً، ثم يبدأ بقوسين صغيرين وينقل النص كما هو من دون أي تصرف، وإذا انتهى منه قفله بقوسين صغيرين. ثم يكتب المرجع والصفحة، أما طبعته فينقلها إلى كشف خاص عنده. ومثال ذلك:

كتب الفَرّاء

«له كتب في العربية كثيرة جداً، وفي القرآن كتابه مشهور، وكتبه في العربية يُقال لها الحدود: «حد كان» كتابٌ، «حد الاستثناء» كتاب، وكذلك كان يصنع في أبواب العربية. وله كتاب «المقصور والممدود». وكان ابتدأ بإملاء كتابه في القرآن سنة ثلاث ومائتين، وكان يُملي منه في يومين كل أسبوع وفرغ منه سنة خمس ومائتين. وقرأت في كتابه في المذكر والمؤنث: أنشدني يونس البصري:

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما يضم إلى كشحيه كفاً مخضباً»

تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ١٨٨.

وبعد أن ينتهي من المراجع التي ترجمت له يعود إلى أكبر قدر ممكن من المراجع ـ ولا سيما المحققة ـ التي يظن أن له فيها ذِكراً ويطلع على فهرس الأعلام، فقد يرد اسم الشيخ في واحدٍ منها عَرَضاً كأن يشارك أحد الأعلام في قصته أو يحكم على أحدهم بحكم أو يكون أستاذاً أو تلميذاً لمؤلف من المؤلفين، فينقل المحقق عنده هذه النصوص الجديدة نقلاً حرفياً. ثم يعرِّج بعد ذلك على الدراسات الحديثة التي يظن أن لشيخه فيها أثراً ليقرأ فيها تحليلها أو مناقشاتها.

وبعد ذلك يشرع في تحليل البطاقات التي جمعها بين يديه فإن

كان ينقل نص الترجمة حرفياً نقلاً إجمالياً يفرغها الآن حسب موضوعاتها كما يلي:

اسمه ولقبه وكنيته.
أساتذته وتلاميذه.
حياته العلمية.
مولده ووفاته.
كـتبــه.
أخـلاقــه.
آراؤه.
قضايا أخــرىٰ.

ويراعي في ترتيب ما قالته المراجع حول كل فقرة الجانب التاريخي. وبعد ذلك يشرع في التحليل والمناقشة والترجيح. وقد يستفيد من النقل نفسه مرتين أو أكثر: مرة في أساتذته ومرة في أخلاقه ومرة في تلاميذه، فعليه أن يُسَجِّل النص نفسه ثلاث مرات بحسب الاستشهاد فيه. ويستفيد في هذه المرحلة من خواطره التي كان قد سجَّلها وهو يقوم بالنقل الحرفي عن مراجعه. وينبغي أن ينتبه إلى أن التصحيف والتحريف قد يطرآن على الكتب التي ينقل منها، وينبغي أيضاً أن يسجّل المحقق في الحاشية اسم مرجعه في كل معلومة جديدة يوردها في دراسته، وإن كانت هذه المعلومة واردة في أكثر من مرجع اختار أقدمها، وإن كان المرجع الثاني ينقل عن الأول عاد إلى الأول إلا إذا كان مفقوداً فيسجل المنقول ويذكر المصدرين، فقد كان السيوطي في «البغية» ينقل عن أبي حيان في كتابه المفقود «النضار» فيقول المحقق: «وذكر السيوطي فيما نقله عن أبي حيان في كتابه «النضار».

وفي المرحلة الأخيرة يقوم بمراجعة مُسَوَّدة الدراسة، وعلى المحقق

أن يبقى محتفظاً ببطاقاته، فقد يشك في كلمة أو رقم فيضطر للعودة إليها.

٢ ـ **نسبة الكتاب إلى صاحبه**: قد يعتمد المحقق على ما كتبه الناسخ على المخطوطة فيقرر قراراً سريعاً صحة ما سجّله الناسخ القديم الذي قد يكون جاهلاً أو يعتمد على محفوظه أو على النسخة التي ينقل منها، فيُخرج المحقق كتابه على أساس أنه لفلان كما هو مسجل على النسخة، وقد يترجم له ترجمة وافية وذلك هو الخطأ بعينه، حيث إن كثيراً من المخطوطات ـ ولا سيما اليتيمة ـ كُتب عليها نسبة غير حقيقية. وثمَّة وجوه أخرى لهذا الوهم بأن يكتب الناسخ بأن هذا الكتاب للأخفش فيظن المحقق أنه الأوسط والحق أنه للأصغر مثلاً، أو يكتب الناسخ أنه للكسائي فيظن أنه القارىء المشهور شيخ النحاة الكوفيين والحق أنه لكسائي آخر. لذلك كان من مهمات المحقق الرئيسة أن يحقق في نسبة الكتاب إلى صاحبه ويستأنس في ذلك بالمعالم التالية:

١ ـ هل اتفقت النسخ التي بين يديه على تلك النسبة؟ وإن كان ثمة اختلاف سجَّله ليتفرَّغ بعد ذلك إلى دراسة المسألة.

٢ ـ يعود إلى كتب التراجم التي ترجمت للشيخ: هل ذكرت أن هذا الشيخ له هذا الكتاب؟ وهل وصفت الكتاب بشيء؟ وهل ينطبق هذا الوصف على هذا الكتاب؟.

٣ ـ يعود إلى كتب الشيخ الأخرى: هل كان يذكر أن له كتاباً آخر بهذا العنوان؟ فإن كثيراً من المؤلفين يمسكون عن التفصيل في المسألة، ويقولون: لقد استوفيناها في كتابنا الآخر.

٤ ـ ما المصادر التي يَرِدُ ذِكْرُها في هذا الكتاب؟ ومن هم العلماء الذين نقل عنهم أو حاورهم أو ناقشهم، فإن ورد في كتابه مصدر لمؤلف عاش قبله أو عاصره فتلك إشارة توثّق النسبة، وإن كان غير ذلك

وضع علامة استفهام كبيرة. وأذكر أنني عملت فترة على تحقيق نسخة يتيمة كُتب عليها «إعراب القرآن» للحريري وكان ينقل عن العكبري مع العلم أن الحريري صاحب المقامات كان بعد العكبري فكيف ينقل عنه؟.

٥ ـ وقد يستعين بنصوص من الكتاب نفسه تنفي نسبة الكتاب أو توثقه، ويضرب الدكتور عبد الهادي الفضلي[1] مثلاً من كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج المتوفى سنة ٣١١ المنشور في سلسلة تراثنا في القاهرة سنة ١٩٦٣م بتحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري «فقد قرَّب محققه أنه من تأليف مكي بن أبي طالب القيرواني المتوفى سنة ٤٣٧، ولكننا عندما نرجع إلى الكتاب ونقرأ نصه فإننا سنقف في الصفحة ١٤١ من الجزء الأول منه على الإشارة إلى أن هناك من النحاة من يذهب إلى القول بأن اسم الفعل يُعد قسماً رابعاً لأقسام الكلمة النحوية؛ فقد جاء فيه ما نصُّه: «هذا باب ما جاء في التنزيل من الأسماء التي سميت بها الأفعال... وقد أبطلنا قول من قال هي قسم رابع في غير كتاب من كتبنا» ونحن حينما نعلم أن مؤلفي النحو الذين ذكروا هذا الرأي ـ أعني القول بالنوع الرابع لأقسام الكلمة ـ لم يعزوه لغير أبي جعفر أحمد بن صابر الذي عاش في القرن السابع الهجري، إننا حينما نعلم ذلك ننتهي إلى أن كتاب «إعراب القرآن» ليس من تأليف مكي بن أبي طالب للفرق الزمني بين ابن صابر المشار إلى رأيه في الكتاب وابن أبي طالب، وفي ضوئه ينهينا إلى نفي نسبة الكتاب إلى الزجاج وكذلك نفي تقريب نسبته إلى مكي بن أبي طالب، كما أنه يرجع بعصر المؤلف إلى أواخر القرن السابع منه».

٦ ـ لكل عصر أسلوب في مناقشة علم من العلوم فهل يعقل مثلاً أن

---

(١) تحقيق التراث: ١٢٣.

يكون لعيسى بن عمر ـ وهو الذي عاش في مرحلة نشأة النحو ـ دراسات تفصيلية مبوبة منظمة مثل ما كان لابن هشام في المغني حيث استقرَّ هذا العلم ونضج. لذا كان على المحقق أن يتعرَّف على أسلوب الكتاب ويسأل نفسه: هل هذا الكتاب بمضمونه وأسلوبه يوافق عصر مؤلفه؟ وينبغي أن يكون لديه بطاقات لدراسة نسبة الكتاب إلى مؤلفه يسجل فيها ما يوثق هذه النسبة بالأدلة السابقة.

٣ ـ **تحقيق عنوان الكتاب**: ثمة مشكلات كثيرة تحيط بعنوان الكتاب، ولعل من أهم أسبابها تساهل النساخ، حيث يختار بعضهم من العنوان الأصلي ما يروقه أو يضع له عنواناً قريباً يتصل بمادته اتصالاً مباشراً، وتتضح المشكلة أكثر إن كانت النسخة التي يعمل المحقق عليها يتيمة. ثم إن كثيراً من المؤرخين الذين يترجمون للعلماء يتوخَّون البساطة فلا يبدون رغبة في تحقيق العنوان حيث إنهم قد يسجلون العنوان بحسب مضمون الكتاب، فالدرُّ المصون مثلاً يبحث في إعراب القرآن وهو للسمين الحلبي، ترجم له أكثر من مؤرخ وأفاد بأن له «كتاباً في إعراب القرآن» ولم يذكر الدر المصون. وقد يخلط بعضهم بين كتابين للمؤلف فيعدهما واحداً، أو يعطي لكتاب واحد أكثر من عنوان. وقد يختصر بعض العلماء العنوان فينقل عن الكتاب الذي يُحَقَّق الآن ويَسِمُه بالعنوان المختصر فيقول: «قال في البحر» «قال الطبري في تفسيره» «قال أبو عبيدة في المجاز» وهذه العناوين مختصرة فالبحر هو البحر المحيط وتفسير الطبري هو جامع البيان عن تأويل القرآن، والمجاز هو مجاز القرآن، وعلى المحقق أن يضع في ذهنه احتمال أن يكون عنوان كتابه قد أصابه ما أصابه، وقد يستفيد من المعالم التالية:

١ ـ إن كانت نسخة الكتاب بخط المؤلف انتهت المشكلة أو كادت، حيث يُعَدُّ هذا حسماً قريباً للمشكلة، فقد جرت عادة المؤلفين أن يذكروا العناوين التي ارتضوها لمؤلفاتهم على النسخة، وكثيراً ما

يعيدون ذِكْر العنوان في خطبة الكتاب فيقول أحدهم: «وسَمَّيْته».

٢ ـ وإن لم تكن بخط المؤلف استأنس المحقق بخطبة المؤلف حيث إن احتمال تحريف العنوان في المقدمة أقل بكثير من تحريفه على جلد المخطوط.

٣ ـ ويفيد أيضاً مقابلة بعض النسخ ببعضها فإثبات عنوان واحد يوثق نصه ويجعل الباحث قريباً من الاطمئنان.

٤ ـ وينبغي للمحقق أن يعود إلى كتب التراجم والكتب التي نقلت عن هذا الكتاب فيستأنس بها وإن كان قولها ضعيفاً، لأن كتب التراجم والمصنفات تميل إلى الاختصار وقد تُثبت عنواناً عاماً.

٥ ـ وقد يفيد أن يعود الباحث إلى مؤلفات الشيخ الأخرىٰ حيث إن المؤلفين عادة يحيلون القارىء إلى كتبهم للاستزادة في موضوعات معينة. ومن أمثلة الاختلاف في عنوان الكتاب كتاب الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي فقد طبع بهذه التسمية سنة ١٩٧٥م بدمشق بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ عمر يحيى، وطبع في مصر ١٩٧٧م بعنوان «الكافي في العروض والقوافي» بتحقيق الأستاذ الحساني حسن عبد الله. يقول محققا العنوان الأول: «واخترنا نحن التسمية تبعاً لإحدى النسخ المخطوطة التي اعتمدناها في تحقيق الكتاب» ويقول محقق العنوان الثاني: «جاء في أربع من النسخ أن اسمه الكافي في العروض والقوافي وهو المختار، وجاء في اثنتين أنه الوافي ولم نأخذ به لأن المراجع التي ترجمت للمؤلف مجمعة غير واحد على التسمية الأولى». وقد يحدث أن يكون المؤلف نفسه قد سمَّى كتابه بعنوانين، فيجوز للمحقق في هذه الحال أن يختار ما هو أشْهَر.

٤ ـ **وصف نسخ الكتاب**: ومن واجبات المحقق في المقدمة أن يُعَرِّف بنسخ

الكتاب التي وقع عليها، ويذكر الرمز الذي اختاره لكل نسخة ورقمها في المكتبة الأصلية التي حُفِظت فيها، ثم رقمها الثاني الذي أصبح لها بعد أن تمَّ تصوير الكتاب بالمايكروفلم، كما يذكر عدد الأوراق واسم الناسخ وتاريخ النسخ ونوع الخط والقيمة العلمية للنسخة، والمسطرة ونعني بها عدد الكلمات في السطر تقريباً وعدد السطور في الصفحة، كما يتعرض للخروم وتأثير الرطوبة ويصف مقدار السقط الذي اعتراها. ويبدأ تعريفه بالأم ويبين الأسباب التي جعلتها أمّاً، وإن كان هناك مخطوطات أهملها في التحقيق بيَّن سبب الإهمال: أهو صعوبة الوصول إليها أم أن مخطوطات الكتاب كثيرة جعلته يقسمها إلى فئات وانتخب من كل فئة ما يمثّلها، ويتحدث عن الفهارس التي ذكرت هذه النسخ ويشير إلى أخطائها إن وُجِدت.

٥ ـ **منهج التحقيق**: ويفصّل المحقق بعد ذلك في منهجه الذي سار عليه وماذا قدَّم للقارىء وكيف تصرَّف إزاء المشكلات التي اعترضته وما المصاعب التي واجهته، ومن المعلوم أن وجهة النظر قد تختلف في طريقة التحقيق فما الوجهة التي هو مُوَلِّيها: متى أشار إلى اختلاف النسخ؟ كيف خدم النص؟ ما خطته في التخريج؟ نسخته يتيمة فكيف تصرَّف لإقامة النص؟ إلى غير ذلك من القضايا التي سار الباحث في سبيل حلها على منهج واضح المعالم سليم النتائج.

٦ ـ **دراسة الكتاب**: بعد قراءات واعية بصيرة في الكتاب يشرع الباحث في إعداد بطاقات لدراسته من حيث مقدمته ومنهج المؤلف ومذهبه وتأثيره في تاليه من المصنفات ومصادره التي استقى منها، ويبحث في الجديد الذي أضافه من اجتهادات وتصنيف وابتكار، وذلك كله على وفق الخطة التي أقرَّها المشرف ومجلس القسم العلمي.



فهرسة الكتاب

للفهارس الفنية أهمية لا غنى عنها في كتب التراث المحققة، فلو كان لأحدهم بحث في الأفعال الناقصة مثلاً فإنه يتوجب عليه من الجانب العلمي أن يعود إلى كل ما كتب عن هذا الموضوع قديماً وحديثاً. ما الوقت الذي سيستغرقه لاستخراج مادة الأفعال الناقصة وقواعدها وتفريعاتها عندما يعود إلى كتب معاني القرآن مثلاً؟ إن «الدر المصون» وحده يقع في خمسة عشر مجلداً فإن كان له فهارس فإنه سيختصر من الوقت والجهد والتركيز شيئاً كبيراً. وإن كان لدى الباحث أبيات من الشعر يريد أن يعرف ما قيل فيها فإنه سيقلب عشرات الآلاف من الأوراق وقد يخطىء بصره الكليل فيمر بالبيت من دون أن ينتبه، وفهارس الشعر سوف تسوقه إلى الأبيات بسهولة ويسر.

وتوفُّر هذه الفهارس سوف يعين الباحث في دراسة الكتاب وتقويمه ونقده، لأن طائفة كثيرة من مادة الكتاب سوف يجدها أمامه مرتبة مبوبة، ومن هنا فإن بعض الباحثين قد يؤجِّلون دراسة الكتاب إلى ما بعد تنظيم الفهارس.

وللفهرسة طرق مختلفة ينتقي منها الباحث ما يناسبه:

١ ـ طريقة الدفتر: وذلك بأن يأتي بدفتر أو كراس أو أوراق فيعطي لكل ورقة رقماً، وهذا الرقم هو نفسه رقم الصفحة في الكتاب المحقق، ويقوم أولاً بفهرست كل صفحة من صفحات كتابه على الصفحة التي تماثل رقمها في دفتره، فالصفحة ٨٥ مثلاً في الكتاب المحقق تضم بيتاً من

الشعر وثلاث آيات وحديثاً شريفاً ومكانين ومادتين لغويتين. ينقل الباحث هذا كله على الورقة ٨٥ في الدفتر، وبعد أن ينتهي من هذه المرحلة حيث ينقل مادة الكتاب كله يشرع في المرحلة الثانية وهي تفريغ محتويات الدفتر في أوراق الفهارس التي أعدَّها لذلك، فإن كان الباحث ينظّم فهرس الشعر مثلاً فإنه سيقرأ الورقة الأولى من الدفتر وينظر ما فيها من شعر، فإن لم يجد تجاوزها إلى الثانية فإن وجد نقل البيت والصفحة عنده في ورقة فهرس الشعر وهكذا. وقد يصنع الباحث دفتراً مفهرساً: بأن ينظّم أوراق الدفتر حسب الفهارس التي صحَّ عزمه على بنائها، فأبيات الشعر مثلاً يفرِّغها ضمن الحرف ش وآيات القرآن ضمن الحرف ق. ويستطيع أن يختصر بعض الوقت في طريقة الدفتر لأنه إذا تكررت أبيات أو آيات فإن الباحث سيكتفي بإضافة الرقم إلى جانب ورودها الأول حيث كتب النص من غير أن يعيد كتابته. وثمة عيب في هذه الطريقة وهو أنه قد يحتاج إلى أوراق كثيرة لا يحسب لها حساباً في حرف من الحروف، ويمكن التغلب عليه بأن يكون هذا الدفتر مرتباً على طريقة «الكلاسور» أي إن له مقابض يستطيع أن يضيف إلى أي حرف الأوراق التي يريدها.

٢ ـ طريقة الجذاذات والصندوق: وذلك بأن يأتي بآلاف من الأوراق المقطعة بمقاس ٥ × ٥ سم ويضعها أمامه، وإلى جانبه الكتاب المحقق، فيقرأ الصفحة الأولى، فإن وجد مثلاً مكاناً باسم «حومل» وضع عنواناً للبطاقة المقطعة فهرس الأماكن ثم كتب اسم المكان، ثم صفحة وروده، وإن وجد بيتاً من الشعر وضع عنواناً: فهرس الشعر، ثم كتب البيت وإلى جانبه رقم صفحته ووضع البطاقتين في الصندوق، البطاقة الأولى في مكان فهرس الأماكن، والبطاقة الثانية في مكان فهرس الشعر. وبعد أن يستغرق الكتاب كله تبدأ المرحلة الثانية بتفريغ هذه الجذاذات في أوراق الفهارس، فإن بدأ بالشعر استخرج بطاقات الشعر وفرَّغها عنده مرتبة كما سيأتي وهكذا. ومن الأسهل على الباحث أن يكون هذا الصندوق

مقسماً إلى بيوت صغيرة يحتوي كل بيت اسم فهرس، فالبيت الأول لبطاقات القرآن الكريم والبيت الثاني لبطاقات الحديث وهكذا. وثمة عيوب في هذه الطريقة وهي أن هناك احتمالاً بأن تضيع ورقة أو أكثر من الصندوق، وأن الباحث سيضطر إلى كتابة جميع المواد ولو تكررت، وبذلك تحتاج إلى وقت أطول.

والباحث في كلتا الطريقتين عندما يفرِّغ المادة المعينة وينتهي من فهرستها فإن عليه أن يضع إشارة في الكتاب المحقق، وعليه أيضاً أن يعود إلى الكتاب ليتأكد من فهرست كل المواد في كتابه، فإن غفلته عن شيء يعني قطع الإفادة منه، وسوف يأخذ الآخرون ما يرد في فهارسه على أنه نهائي دقيق.

وأمَّا طريقة ترتيب كل فهرس فذلك ما سنفصِّل فيه:

١ ـ القرآن الكريم: لعل أنفع طريقة وأسهلها في فهرسة القرآن الكريم أن يقوم الباحث بعد استلامه بطاقات الآيات ولدى استيعابها في المرحلة الأولى بترتيب الآيات حسب ورودها في المصحف، فيبدأ بالفاتحة فالبقرة فآل عمران إلى سورة الناس، ويضع اسم السورة عنواناً وإلى اليمين رقم الآية وإلى اليسار الصفحة التي وردت فيها وذلك كما يلي:

آل عمران

الآية	الصفحة
١٧	٥٠
١٢٠	٣

وهناك من يذكر نص الآيات على نحو معجمي فالآيات التي بدأت بالفاء قبل اللام وإلى جانبها رقمها وسورتها وصفحتها كما يلي:

لا ريب فيه هدى للمتقين	٢	البقرة	١٣٠

وهي طريقة متعبة سيضطر الباحث الذي يريد الإفادة من

الفهرست أن ينقل بصره في فهرست القرآن طويلاً ليرى: هل بحث هذا الكتاب في الآية التي يريدها، وذلك لأن المؤلف قد يذكر الآية من أولها أو من كلمتها الثانية أو الثالثة أو يكتفي بكلمة أو كلمتين منها. كما أنني لا أرى ضرورة لذكر نص الآيات حتى لا يطول الفهرست ولا سيما إن كثر ورود الآيات. ويبقى لإثبات نص الآية فائدة وهي أن بعضهم قد يجهل اسم السورة ورقم الآية ولكنه يحفظ كلماتها.

وقد يرتب بعضهم السور على حسب حروف الهجاء ولا ضرورة لذلك. وهناك من يرتب الآيات في نطاق المواد اللغوية اعتماداً على بروز بعض كلمات الآية[1] نحو:

أرب : ولي فيها مآرب أخرىٰ ص ٥.
بتل : وتبتَّل إليه تبتيلاً ص ١٠.

ونأخذ على هذه الطريقة أن الباحث قد لا يهمه كلمة أرب وإنما يريد أن يبحث في لفظة أخرىٰ لذلك فهو مضطر لإطالة نظره في الفهرست.

٢ ـ الحديث الشريف: إن كانت الأحاديث قليلة في حدود ثلاثين إلى خمسين حديثاً كتب الباحث نصها كاملاً ورتَّبها ترتيباً معجمياً، وإلى جانب كل حديث الصفحة التي ورد فيها. ويُراعى في النص رواية المؤلف إن كان للحديث أكثر من رواية. وإن كانت الأحاديث كثيرة اكتفى بذكر الكلمات الأولى من الحديث. وقد يفضِّل الباحث ترتيب الأحاديث حسب المواد اللغوية.

٣ ـ الأعلام: يُهمل الباحث «ابن ـ ابنة ـ أبو ـ أم» فأبو الفتح في الفاء، وأم الخير في الخاء، ويكتب إلى جانب اسم العلم مرتباً ترتيباً هجائياً أرقام الصفحات التي ورد فيها. وإن ورد العلم بلقب أو كنية كتبه في حرفه

(١) تحقيق النصوص ونشرها ٩٠.

فأبو الفتح في الفاء، ثم يضع بين قوسين (انظر: عثمان بن جني)، وبذلك أحال القارىء إلى حرف العين. وقد يرد العلم بصفته كالشيخ أو السمين أو رأس المؤرخين فيعامل هذه الصفات معاملة الألقاب فيذكرها في حروفها؛ فالشيخ في حرف الشين ثم يقول بين قوسين (انظر: محمد بن يوسف)، وعلى الباحث أن يراعي الحروف الثواني والثوالث للأعلام فمحمد بن علي يأتي بعده محمد بن فارس ثم محمد بن فريد ثم محمد بن يوسف.

٤ ـ الشعر: يرتبه حسب الروي ويبدأ بالروي الساكن فالمفتوح فالمضموم فالمكسور: عمرْ ـ عمرا ـ عمرُ ـ بالعمرِ، وإن كانت الأبيات كثيرة تتجاوز خمسمئة بيت اكتفى بالكلمة الأخيرة من البيت حتى لا تتضخم صفحات الفهرس. وإن كانت أقل فبعضهم يكتب الصدر ثم يتبعه بالكلمة الأخيرة من العجز، وبعضهم يكتب البيت كاملاً، وبعضهم يضيف اسم البحر، أو يراعي ترتيب القوافي حسب أنواعها كما يلي[1]: المتواتر ـ المتدارك ـ المتكاوس ـ المتراكب ـ المؤسسة ـ المردوفة بألف ـ المردوفة بواو أو ياء. وبعضهم يفصل الرجز عن البحور الأخرى ويضع له فهرساً خاصاً. وأما المقطعات وأنصاف الأبيات فمن الأفضل أن ينظم الباحث لها فهرساً خاصاً فإن استطاع أن يكملها في حواشي الكتاب أحال إليها كما يلي:

وإن تك قد ساءتك (لِ ٣٥٠).

وإن لم يستطع أن يكملها كتبها كما وردت في الكتاب وإلى جانبها رقم الصفحة التي وردت فيها.

٥ ـ اللغة: وهو فهرس تتضح قيمته في كتب الصرف والمواد اللغوية، حيث يذكر الباحث الصفحات التي تحدث فيها المؤلف عن مادة ما حديثاً معجمياً أو صرفياً، فبيَّن معانيها في لغة العرب والأصل والمجاز في

(١) انظر: تحقيق النصوص ونشرها ٩١.

استعمالاتها أو ما طرأ عليها من أحوال عند الصرفيين. لقد قدَّم لي فهرس اللغة في كتابي المنصف والممتع فائدة كبيرة، ففي خلال ثوانٍ أصل إلى ما قاله ابن جني وابن عصفور حول المادة التي هي موضع البحث والدراسة. والمحقق هنا يجرِّد الكلمة من الزيادة وتكون مرتبة حسب الأوائل والثواني والثوالث وثمة فهارس أخرىٰ ينبغي مراعاتها.

٦ ـ الأماكن والقبائل.
٧ ـ الأمثـال.
٨ ـ المذاهـب.
٩ ـ الموضوعـات.
١٠ـ فهارس حسب طبيعة الكتاب المحقق، غير ما ذكرناه.

قائمة المصادر

سيتفرغ الباحث في نهاية عمله لترتيب قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدها. وقبل أن نشير إلى طريقة الترتيب نود لو نشير إلى الملاحظات التالية:

١ ـ يفرق بعضهم بين المصدر والمرجع، فالمصدر هو الكتاب الذي درس الفترة التي هي موضوع البحث وكان معاصراً لها، فتاريخ الطبري عندما يعرض لأحداث الدولة العباسية يعد مصدراً، أما دراسة الدكتور أحمد شلبي عن هذه الأحداث في كتابه «التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية» فهي مرجع. وليس ثمة ضرورة للتفرقة بين المصدر والمرجع في ترتيب الباحث.

٢ ـ ينبغي أن يكون لدى الباحث سجل خاص على شكل أوراق «كلاسور» ويقوم بتوزيع الحروف الهجائية عليها، والغاية من هذه الأوراق تحقيق المرونة في إضافة الأوراق إن ضاقت مساحة ما خصص لأحد الحروف، كما يتم بسهولة حذف الأوراق الزائدة من أحد الحروف. ويكون هذا الدفتر بين يدي الباحث من أول عمله في التحقيق، يضع فيه معلومات حول المراجع التي اعتمدها ويكون معه إلى نهاية العمل كلما اعتمد على مصدر جديد أضاف معلوماته في حرفه الهجائي الأول.

٣ ـ تكون المعلومات على الشكل التالي:

اسم المرجع كاملاً، اسم المؤلف كاملاً واللقب الذي اشتهر به،

تاريخ طبعه ومكان الطبع، والدار التي نشرته، رقم طبعته إن وجد، اسم محققه أو مترجمه إن كان ذا أصل أجنبي. مثال ذلك:

معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط. الطبعة الثانية ١٤٠١ ـ ١٩٨١ ـ الكويت. تحقيق الدكتور فائز فارس (لم يسجل عليه الدار التي نشرته).

٤ ـ قد يعتمد الباحث على طبعتين في أثناء إعداد الرسالة، فقد اشتغل في القاهرة على طبعة شرح ثعلب على ديوان زهير، وعندما سافر إلى السعودية لم يجد هذه الطبعة وإنما وجد شرح الأعلم. واعتمد في ديوان النابغة على طبعة الدكتور شكري فيصل ولكنه اضطر للعودة إلى طبعة بيروت لأن قصائدها أكثر. فكيف يتصرف الباحث في حواشيه وما الذي يثبته في قائمة المصادر؟ إنه يضع بين قوسين اسم الطبعة التي اعتمدها اعتماداً نادراً، أما الطبعة التي شاعت في كتابه فلا يشير إلى معلوماتها في الحاشية. أما في قائمة المراجع فهو يذكر الطبعتين معاً.

٥ ـ أما طريقة الترتيب فللباحث أن يختار إحدى الطريقتين:

أ ـ طريقة اسم الكتاب: فيرتب مراجعه ترتيباً معجمياً على حسب أوائل اسم الكتاب. ومن الأفضل أن يراعي الثواني والثوالث، فيقول:

المسائل البصريات
المسائل البغداديات
المسائل الشيرازيات
المسائل العسكريات

ب ـ طريقة اسم المؤلف: وهي طريقة شائعة لدى المستشرقين والكثيرين من العرب الذي تخرجوا في الجامعات الأوروبية، وذلك بأن يذكر أسماء المؤلفين حسب الترتيب الهجائي، ثم يذكر أسماء مؤلفاتهم التي اعتمدها فيقول:

- ابن السكيت
إصلاح المنطق: تحقيق شاكر وهارون - دار المعارف - مصر - ١٩٥٦.
الأضداد: نشره هفنر. بيروت ١٩١٢.

وبعضهم يقسم المصادر إلى قديمة وحديثة ولا نرى ضرورة لذلك.

وبعضهم يقسمها إلى الكتب والدوريات ولا مانع منه بل هو أفضل لأنه أسهل تناولاً. ونقرُّ أيضاً فصل الكتب المطبوعة عن المخطوطة حيث يبدأ بالمخطوطة فيذكر عنوانها واسم مؤلفها ومكان وجودها ورقمها.



الخاتمة

توصيات بين يدي المحققين

شهدت السنوات العشر الأخيرة من المسيرة العلمية في الجامعات العربية ازدهاراً واضحاً في عملية نشر التراث السالف. كما كان هناك نشاط حر لا يرتبط بجامعة أو مركز علمي يسعى في هذا النشر والكشف عن الكنوز المدفونة التي تضمُّها الخزائن في الخافقين. ولعل أحداً من الباحثين لا يختلف معنا في أن ثمة مخطوطات كثيرة في العلوم كافة قد نُشِرت وكُتِب على غلافها: تحقيق فلان، وكان في العمل أخطاء كثيرة. وهذا يعود إلى أسباب كثيرة منها: الجهل بأصول التحقيق العلمي فيضلّ المحقق في سيره، أو المعرفة القريبة بالمادة العلمية التي يحتويها الكتاب، أو الزهد في خدمة النص خدمة جادة تعين على تيسير الإفادة منه.

وإذا كنا قد اتفقنا على أن مثل هذا قد أصاب نَشْر التراث ورافق مسيرة تحقيقه، وإذا كنا ـ كذلك ـ ننطلق في رعايته من منطلق الغيرة عليه والرغبة الأكيدة في أن يظهر بالمظهر الذي يليق به؛ فإنه عند من يعرف قَدْر هذا التراث جهد يمثل الثقافة الإسلامية في جوانبها كافة. فهل يليق بالذين تقع عليهم أمانة نشر التراث وصونه أن يكون هذا التراث على غير المظهر الذي يناسبه من تحقيقه على أسس علمية لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً؟ وإذا انطلق المسؤولون في الجامعات العربية ومراكز البحث العلمي من هذا المنطلق فإنني أضع أمامهم التوصيات التالية:

١ ـ أن تُؤلَّف في كل جامعة أكثر من لجنة علمية يكون من أهدافها دراسة ما

يدخل في اختصاص كل لجنة من كتب التراث المنشورة، فتدرس لجنة «علوم العربية» مثلاً ما نُشِر من الكتب التي تدخل في دائرة تقويمها، فإن وجدت كتاباً لم تتوفر فيه شروط التحقيق العلمي سجَّلته في كشف، وكلفت طلابها بإعادة تحقيقه من جديد. ومن أمثلة فَقْد شروط التحقيق: أن يُنْشَر كتاب على نسخة أو نسختين سقيمتين مع وجود النسخة الأم الموثقة، أو يكون ثمة تقصير في خدمة النص حسب المعالم التي عرضنا لها في الصفحات السابقة، أو يكون ثمة ضعف علمي لدى المحقق الأول في مباشرة فهم النص فظهرت فيه أخطاء كثيرة تعود إلى كثرة التصحيف والتحريف.

إن كثيراً من الطلبة الذين يكونون على عتبة اختيار مخطوط لدرجتي الماجستير والدكتوراه يقبلون بحماسة ونشاط على العمل ويُبدون استعداداً لمباشرة التحقيق مباشرة جادة، ولكنهم لم يعودوا يجدون بين أيديهم شيئاً ذا بال، لأن معظم المخطوطات قد تمَّ نشرها، وجرت العادة أن المطبعة عندما تصل إلى كتاب فإن هذا الكتاب قد استَنْفَد أغراضه.

٢ ـ أن يكون من عمل اللجان السابقة إحصاء الكتب القديمة التي تمَّ طبعها من دون تحقيق لِتُوزَّع على طلبة الدراسات العليا. فإن كان الكتاب كبيراً يقسَّم، ويباشر العمل فيه فريق من الباحثين يأخذ كلٌّ منهم قسماً. وهذا التقسيم لا يخلو من محاذير، ولكن على الرغم منها فإن بقاء كثير من الكتب من غير خدمة وتحقيق تمتلىء كلماتها بالتصحيف والتحريف ليس أهون على الغيورين من أن يتفرغ لتحقيقها فريق من الباحثين. ولعلنا لا ننسى في مجال علوم العربية شرح الكافية للرضيّ، والبحر المحيط لأبي حيان، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الألفية لابن الناظم.

٣ ـ وأن يكون من عمل اللجان السابقة الاتصال بالمسؤولين عن خزائن المخطوطات في العالم والتعرف على ما فيها من كنوز بقيت يعلوها الغبار وتخنقها عبرة التثاؤب؛ وذلك للشروع في توز يعها بين طلاب الدراسات

العليا. فإن كانت من المطولات تُقسَّم إلى أقسام بين أعضاء فريق عمل. أين شرح السيرافي على كتاب سيبويه؟ أين الحجة لأبي علي؟ أين سر صناعة الإعراب لابن جني؟ أين ارتشاف الضرب لأبي حيَّان؟ وينبغي أن لا تقتنع اللجنة بقول القائل: إن فلاناً المحقق يعمل، فإنني منذ خمسة عشر عاماً أسمع أن هذه الكتب المذكورة يتفرغ لتحقيقها فلان وفلان.

٤ ـ أن يستفيد معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية من جهاز الكومبيوتر، حيث يزوده بجميع الكتب التي تمّ تحقيقها، فتطلع لجنة يؤلفها المعهد على كل كتاب محقق، فإن رأت أن تحقيقه قد تمّ على أسس سليمة تُدْخله إلى الجهاز، ويكون لكل كتاب بطاقة تضم المعلومات التالية:

١ ـ اسم الكتاب المحقَّق ومؤلفه وموضوعه.
٢ ـ اسم المحقِّق وعنوانه.
٣ ـ النسخ التي اعتمدها المحقِّق.
٤ ـ عدد الأجزاء والصفحات.
٥ ـ شكلِ كتابته: هل هو مطبوع أو مضروب على الآلة أو ما يزال بقلم المحقِّق. والغرض من ذلك احتواء هذا التكرار الواضح لتحقيق الكتب وتوفير جهد الباحثين. إن مشكل مكي مثلاً قد حُقِّق ثلاث مرات وإن عسكريات أبي علي قد حققت ثلاث مرات. يقوم الباحث الذي يفكر في تحقيق كتاب معين بسؤال الكمبيوتر عنه وذلك ليتوجه إلى كتاب آخر إن كان الأول قد تمّ تحقيقه.

٥ ـ تؤلف لجنة عليا للتنسيق بين اللجان السابقة التي أشرنا إلى عملها لكيلا يحدث تعارض في أعمالها، وتتفق هذه اللجنة التي تضم ممثلين عن اللجان السابقة فيما بينها على طريقة عملها وسيره.

إننا نسعى من خلال هذه التوصيات إلى حل أكثر من مشكلة، منها الرغبة في نشر تراثنا نشراً علمياً، ومنها حل مشكلة الباحثين من

طلاب الدراسات العليا الذين يقبلون بحماسة على العمل ولا يجدون ما يحققونه فيتولّون وقلوبهم تفيض بالأسى حزناً ألَّا يجدوا ما يحققون، ومنها توفير كثير من الجهد الضائع الذي يبذله المحقق الذي يعمل في تحقيق مخطوطة قد فرغ من تحقيقها باحث آخر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفهرس

من منشورات دار القلم بدمشق

(١) سلسلة (أعلام المسلمين)

تحتوي هذه السلسلة على تراجم علمية تربوية رصينة ومتوسطة، وهي تهدف إلى التعريف بأعلام هذه الأمة الهُداة البُناة، الذين صنعوا تاريخها وبنوا مجدها وحملوا رسالتها، والذين برزوا في شتى الميادين: السياسية والجهادية والعلمية والاصلاحية والتجديدية، وكانت سيرتهم مثلاً يقتدى به، ويُسار على دربه.

يشترك في كتابتها طائفة من العلماء والكتاب
وصدر فيها خمس وعشرون دراسة غطّت تراجم
الأعلام التالية أسماؤهم :

١ ـ عبد الله بن المبارك
٢ ـ الإمام الشافعي
٣ ـ مصعب بن عمير
٤ ـ عبد الله بن رواحة
٥ ـ الإمام أبو حنيفة النعمان
٦ ـ عبد الله بن عمر
٧ ـ أنس بن مالك
٨ ـ سعيد بن المسيِّب
٩ ـ السلطان محمد الفاتح
١٠ ـ الإمام النووي
١١ ـ الشيخ محمد الحامد
١٢ ـ السيدة عائشة
١٣ ـ الإمام البخاري
١٤ ـ عبادة بن الصامت
١٥ ـ عبد الله بن عباس
١٦ ـ جابر بن عبد الله
١٧ ـ أحمد بن حنبل
١٨ ـ كعب بن مالك
١٩ ـ الإمام أبو داود
٢٠ ـ أسامة بن زيد
٢١ ـ معاوية بن أبي سفيان
٢٢ ـ عدي بن حاتم الطائي
٢٣ ـ مالك بن أنس
٢٤ ـ عبد الله بن مسعود
٢٥ ـ معاذ بن جبل

ويتبعها تراجم لأعلام آخرين إن شاء الله .

هذا الكتاب

أصبح تحقيقُ الكتب القديمة وآثار علمائنا وأئمتنا، وبعثُها من مرقدها، وتمكينُ الناس من الانتفاع بها شُغْلَ كثير من العلماء ومنسوبي الدراسات العليا في هذا الزمان. وقد نشطتْ في هذا المجال كثير من الجامعات والمجامع العلمية، والمؤسسات الثقافية ودور النشر، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح مجموعة كبيرة من أمّهات العلوم وأصولها ومراجعها في أيدي الناس، ينهلون من علومها، ويقتبسون من نصوصها.

وكان من نتيجة ذلك أيضاً أن أصبح التحقيق علماً قائماً برأسه، يُعنى به كثير من الناس، ويؤصِّلون قواعده، ويرسِّخون بنيانه، وهكذا ظهرت عدة كتب، وكُتبت عشرات المحاضرات والبحوث، ساهمت في مجموعها في توضيح أبعاد هذا العلم، وإنارة الدروب أمام سالكيه.

ويمتاز هذا الكتاب الذي نقدمه للناس في علم التحقيق بأنه أعطى مفهوماً أكثر وضوحاً ودقَّة في تعريف هذا العلم، وحدَّد الشروط التي يجب أن تتوفر فيمن يشتغل فيه، وبيّن للمحقِّق كيف يتعرَّف على النسخ المخطوطة، ثم كيف يختار النسخة الأم، ثم وضّح للمحقِّق خطوات عمله خطوة فخطوة، ورسم له منهجاً سديداً للوصول إلى نتيجة طيِّبة في النهاية، ومن ثَمَّ كان كتاباً عملياً ميدانياً مفيداً إن شاء الله.

ويسعد المنارة للطباعة والنشر والتوزيع أن تقدِّم هذا الكتاب القيِّم في هذا العلم الوليد، مع رجاء أن يحقق النفع المرجو منه.

محمد علي دولة

تطلب جميع كتب
«المنارة للطباعة والنشر والتوزيع»
من دار القلم بدمشق
ص.ب: ٤٥٢٣ - هاتف: ٢٢٩١٧٧

الثمن: ٨ ل.ل.